

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UN LIBRARY الجمعية العامة



A/42/681
27 October 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

NOV 1 1987
UN/SA COLLECTION

الدورة الثانية والأربعون

البنود ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و
٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و
٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و
٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و
٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و
٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و
٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و
٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و
٨٢ و ٨٥ و ٨٧ و ٩١ و ٩٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و
١٠٤ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٧ و ١٢٦ و
١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٣٨

من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية
الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا : برنامج عمل
الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في

أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

الحالة في كمبوديا

السنة الدولية للسلم

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية
العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت
فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض
السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم

والأمن الدوليين

مسألة جزيرة ماينوت القمرية

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
قانون البحار
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم
اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦
مسألة ناميبيا
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الاوسط
مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا
الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية
مسألة قبرص
الآثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين إيران والعراق
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٥/٤١ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو)
وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية
الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مغرطة الضرر أو عشوائية الأثر
عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن الدول غير
الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها
عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو
التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٤/٤١ بشأن الوقف الفوري
لتجارب الأسلحة النووية وحظر هذه التجارب
تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لاندنووية
حظر استحداث ومنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل
ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة

تخفيض الميزانيات العسكرية
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة
دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرمة

لنزع السلاح
المؤتمر العالمي لنزع السلاح
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم
التسلح النووي الإسرائيلي
الملة بين نزع السلاح والتنمية
مسألة انتشار كتيكا

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان
الأراضي المحتلة
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في
الأغراض السلمية
المسائل المتعلقة بالإعلام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى
مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوبا ويوروب
وباساس دا إنديا
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
أزمة الديون الخارجية والتنمية
تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية
والتمييز العنصري
ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإسراع
في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية
لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات
المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق
الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي
تعوق تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت
السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء
على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في
الجنوب الأفريقي
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمثلة
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة
الأزمة المالية للأمم المتحدة

التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض
للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد
الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال
الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل
والشعور بالظلم واليأس والتي تحمل بعض الناس على
التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ،
محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية
التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم
استعمال القوة في العلاقات الدولية
تقرير اللجنة المختصة لموضوع مياغة اتفاقية دولية لحظر
تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية
ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة
للأمم المتحدة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ،
برجاء تعميمه على الدول الأعضاء بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في
إطار البندود ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤
و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠
و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥
و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٥
و ٨٧ و ٩١ و ٩٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١
و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٣٨ من جدول الأعمال .

(توقيع) أ. س. ج. مودينجي

السفير

الممثل الدائم

مرفق

البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود
حركة بلدان عدم الانحياز إلى الدورة الثانية والأربعين
للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقود في نيويورك في الفترة
من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧

- ١ - اجتمع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ لتنسيق مواقفهم والنظر فيما يتخذونه من إجراءات بشأن القضايا المعروضة على دورة الجمعية العامة هذه ، والتي تهم بلدان عدم الانحياز بشكل خاص .
- ٢ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد عزمهم على التقيد بمبادئ وأهداف الحركة كما تبلورت في الاعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمة عدم الانحياز منذ عام ١٩٦١ . وقد عقدوا العزم على الحفاظ على روح حركة عدم الانحياز وتضامنها وتعزيز المواقف التي حظيت بتوافق الآراء والمحددة في البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٣ - وقد أخذ الوزراء ورؤساء الوفود علما مع الارتياح بتقرير الرئيس بشأن أنشطة الحركة منذ الاجتماع الوزاري الأخير المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ . ويرون أن هذه الأنشطة قد أسهمت اسهاما جديا في تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القمة الثامن وفي تعزيز الدور الدولي للحركة .
- ٤ - وقد أجرى الوزراء ورؤساء الوفود تقييما للحالة السياسية الدولية السائدة في ضوء ما استجد من تطورات منذ انعقاد المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والاجتماع الوزاري المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ . ودعوا إلى استمرار الجهود المبذولة لكفالة تنفيذ قرارات الحركة .
- ٥ - ويرى الوزراء ورؤساء الوفود أن الفترة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري ، قد شهدت تطورات مشجعة وإن كانت محدودة في الساحة الدولية . فقد شهدت اتخاذ خطوات نحو تخفيف التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فضلا عن

تحرك ملحوظ وإن شابه التردد في المحاولات المبذولة للاهتمام إلى حلول لبعض مواطن التوتر الرئيسية في أجزاء مختلفة من العالم . إلا أن الحالة لاتزال متوترة ومتفجرة على الرغم من هذه الاتجاهات الايجابية . ولاتزال الصراعات وحالات عدم الاستقرار مستمرة في كثير من أنحاء العالم ، ولاتزال الآفاق الاقتصادية لكثير من البلدان النامية مستمرة في التدهور . ومازال سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، يشكل أعظم خطر يتهدد بقاء البشرية .

أولا - دور الحركة

٦ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود ، في ضوء الحالة ، أن دور حركة عدم الانحياز في تعزيز السلم العالمي والحرية والاستقلال والمساواة والتنمية والرفاهية للجميع ، أصبح بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى . فقد عملت حركة بلدان عدم الانحياز ، خلال الفترة المستعرة ، بعزم وتصميم من أجل تخفيف مواطن التوتر والقضاء عليها ، واستعادة السلم وحياته ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم . وقد واصل أعضاء الحركة دعم تضامنهم ووحدتهم العملية المنحى وتنسيق آرائهم بشأن مختلف القضايا الدولية التي تؤثر على العالم اليوم . وكان من شأن الإجراءات المتخذة من قبل الرئيس وعلى صعيد مكتب التنسيق في نيويورك أن مكّنت الحركة من أن تكون الحركة الأولى من أجل السلم في العالم .

ثانيا - نزع السلاح والأمن الدولي

٧ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء استمرار التصعيد في سباق التسلح ، ولاسيما في ميدان الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وكرروا وجهة نظرهم بأن أكبر خطر يواجهه العالم اليوم هو الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية من جراء وجود الأسلحة النووية ، وينظرون بعين القلق بالذات إلى ما بدأ يظهر إلى الوجود من تكنولوجيات جديدة من شأنها إنتاج جيل جديد من أسلحة التدمير الشامل - نووية ولانوية تتشابه آشارها إلى درجة يختفي معها التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية مما يهدد بإلغاء الشرعية على حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ويجري ، في هذا المسار نفسه تطبيق تكنولوجيات جديدة استعدادا لاستحداث أسلحة جديدة ومنظومات جديدة للأسلحة في الفضاء الخارجي مما يضغط بعدا جديدا بالغ الأثر على سباق التسلح . وقد أكد الوزراء ورؤساء الوفود وجوب أن يستخدم الفضاء الخارجي ، وهو تراث مشترك للبشرية ، في الأغراض السلمية دون غيرها ، ولمنفعة ومالح البلدان كافة ، وأن يكون مفتوحا أمام جميع الدول .

٨ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود رفضهم لجميع النظريات والمفاهيم الداعية إلى تبرير حيازة الأسلحة النووية ، ولإستخدامها تحت أي ظرف من الظروف ، ولما يسمى بالدفاع ضد الأسلحة النووية . وأعادوا تأكيد اقتناعهم بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا من خلال نزع السلاح العام الكامل ، وخاصة نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية فعالة . وقد رحبوا بالمفاوضات الجارية حالياً بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى ، وأعربوا عن أملهم في أن يهيئ التوصل إلى اتفاق في هذا الميدان الظروف الكفيلة بإجراء تخفيضات جوهرية في الأسلحة النووية الاستراتيجية في أقرب وقت وأن يشكل خطوة أولى نحو تحقيق نزع السلاح العام الكامل . ومن الأهمية بمكان أيضاً النتيجة المعلنه لكلتا الدولتين بتحقيق حظر شامل للتجارب وإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقات لنزع السلاح النووي الاستراتيجي ، الأمر الذي يؤكد التزامهما المتواصل بالاولويات المقررة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ . وتتحمل الدولتان أكبر قدر من المسؤولية نحو وقف سباق التسلح النووي ، وهما مدعوتان لمواصلة المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي بعزم ثابت وعلى سبيل الاستعجال . وأكدوا الدور المركزي للأمم المتحدة في مفاوضات نزع السلاح وطلبوا إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بأن يعمل على نحو مناسب في مفاوضاتهما على اطلاع الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح ، بوصفهما المنبرين الوحيديين المتعدي الاطراف للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح ، على التقدم المحرز في مفاوضاتهما وحالة المفاوضات . كما طلبوا إلى مؤتمر نزع السلاح التعجيل بأعماله فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح لتعتمده الجمعية العامة في وقت مبكر .

٩ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد عزمهم على العمل الدؤوب من أجل عقد معاهدة متعددة الاطراف للحظر الشامل للتجارب النووية يحظر بموجبها على جميع الدول إجراء أي تجارب للأسلحة النووية في جميع البيئات وفي جميع الاوقات . ورفضوا السراي الذي يدعو إلى إرجاء المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن يتم التوصل إلى حل لجميع القضايا المتعلقة بالتحقق . وأكدوا أن مسألة التحقق يجب أن تبحث في سياق مفاوضات حظر التجارب . وأشاروا في هذا الصدد إلى الجهود التي تمخضت عنها مبادرة الدول الست من أجل السلم ونزع السلاح ، لاسيما العرض الذي تقدمت به للاشتراك في الجهود المتعاونة الرامية إلى رصد وقف مؤقت متبادل أو حظر للتجارب النووية .

١٠ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد أن استعمال الأسلحة النووية ، فضلا عن أنه يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، سوف يكون جريمة في حق البشرية . وفي هذا الصدد حثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توافق على عقد معاهدة دولية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي . ورأوا أنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كخطوة هامة في هذا الاتجاه ، الدخول المبكر في تعهد ملزم دوليا بالا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

١١ - وعهد الوزراء ورؤساء الوفود إلى مكتب التنسيق بمهمة تقديم مشروع قرار في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، نيابة عن بلدان عدم الانحياز يطلب إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية أن يفيدا من الزخم الحالي وأن يتقدما نحو تحقيق اتفاقات من أجل وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره .

١٢ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية ، مع أخذ خصائص كل منطقة في الحسبان ، يشكل أحد التدابير الهامة لنزع السلاح . وأعربوا عن تأييدهم لكافة المبادرات أو الاقتراحات الفردية والإقليمية التي تستهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على هذا النحو . وينبغي تشجيع إنشاء مثل هذه المناطق في أجزاء مختلفة من العالم بهدف الوصول في النهاية إلى عالم خال تماما من الأسلحة النووية .

١٣ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود على أنه في حين أن لنزع السلاح النووي أولوية عليا ، فإنه من الضروري كذلك اتخاذ خطوات متزامنة في ميدان الأسلحة الكيميائية ونزع السلاح التقليدي في إطار التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل . وعلى الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذا الشأن . ولاحظوا المفاوضات المتقدمة التي تجرى الآن في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية حظر استحداث جميع الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها وتدمير تلك الأسلحة .

١٤ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بقرار الجمعية العامة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨ . ورفضوا كل المحاولات لتعديل الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى التي اعتمدت بتوافق الآراء ، وشددوا على

أن تسمى الدورة الاستثنائية الثالثة لتوسيع توافق الآراء الدولي بشأن تدابير محددة تتعلق بوقف سباق التسلح وعكس مساره ، ولاسيما سباق التسلح النووي . وفي ذلك الشأن قرر الوزراء عقد اجتماع وزاري طارئ لمكتب التنسيق وذلك لاستعراض قضايا نزع السلاح قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة .

١٥ - وعبر الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم العميق بشأن النزف الجسيم للموارد الشحيحة بعيدا عن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، ونحو سباق التسلح . إن استنزاف الموارد يشوه الاقتصاد العالمي ويعرض للخطر بدرجة كبيرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية - السياسية ، وبالتالي سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

١٦ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بعقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . واعتبروا الوثيقة الختامية التي اعتمدها ذلك المؤتمر كخطوة أولى مفيدة في العملية الجارية التي يقوم بها المجتمع الدولي لتنسيق الآراء فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في جميع نواحيها وأبعادها . وكرروا تأكيد الرأي القائل بأن مستوى حجم النفقات العسكرية المستمرة ، خصوصا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، له آثار خطيرة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية . وفي هذا الصدد طلب الوزراء ورؤساء الوفود إلى جميع الدول أن تفعل كل ما في وسعها لتنفيذ الالتزامات المحددة في برنامج عمل الوثيقة الختامية للمؤتمر .

١٧ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد رأيهم القائل بأنه بينما يعد الأمن اهتماما مشروعا بالنسبة إلى جميع البلدان إلا أنه ليس صحيحا جعل نزع السلاح والتنمية رهينة له . وأكدوا على أن نزع السلاح والتنمية ذاتهما يمكن أن يجلبا الأمن إلى عالم اليوم المفرط في التسلح . وطالبوا في هذا الصدد بالوقف الفوري لسباق التسلح وعكس مساره واستخدام الموارد المحررة على هذا النحو في أغراض التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، لا سيما في صالح البلدان النامية . ولهذا الغرض ، حثوا على إنشاء آليات مالية دولية مبكرة تسهل تحويل الموارد المحررة عن طريق تدابير نزع السلاح للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية خصوصا للبلدان النامية وحثوا أيضا أعضاء بلدان حركة عدم الانحياز على مواصلة تنسيق آرائهم وأعمالهم في تعزيز نزع السلاح والتنمية .

ثالثا - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

١٨ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد حق جميع الدول في تطوير برامجها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية بما يتوافق مع أولوياتها ومصالحها وحاجاتها التي لها حرية تحديدها . وشددوا على أنه ينبغي أن تكون لجميع الدول فرصة الوصول دون عائق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد وحيازتها على أساس خال من التمييز من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وشجّبو الضغوط والتهديدات الموجهة ضد البلدان النامية والعقبات التي تقام في طريقها بقصد منعها من المضي في برامجها من أجل تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

١٩ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في جنيف في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، خصوصا تسليم المؤتمر بأن الطاقة النووية يمكن أن تساهم في رفاهية الشعوب وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأن التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ينبغي أن يتميز ويتسع . ولكنهم أسفوا لعدم تمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن "مبادئ التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" أو بشأن "السهل والطرائق" من أجل تعزيز ذلك التعاون .

٢٠ - وشدد الوزراء ورؤساء الوفود على أهمية التعاون الدولي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، لا سيما في المواقع التي تستطيع بلدانهم تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي فيها .

رابعا - الحالة في الجنوب الأفريقي

٢١ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء التدهور الحاد للحالة في الجنوب الأفريقي كنتيجة لاستمرار وجود نظام الفصل العنصري البغيض والعنواني في جنوب أفريقيا ، وأعمال الإبادة الجماعية في الداخل والعنوان الخارجي وإرهاب الدولة التي هي نتيجة لذلك النظام ، ومواصلة دولة الفصل العنصري الاحتلال غير الشرعي لناميبيا . وأشاروا إلى أن نظام الفصل العنصري يعتبر جريمة في حق الإنسانية وإهانة للضمير

العالمي ، وأكدوا من جديد اقتناعهم بأن نظام الفصل العنصري هو السبب الجذري للنزاع في الجنوب الأفريقي وأنه لن يقوم سلم أو استقرار أو أمن في المنطقة حتى يتم القضاء تماما على ذلك النظام اللاإنساني واللاأخلاقي .

٢٢ - وأدان الوزراء ورؤساء الدول بقوة نظام بريتوريا العنصري لارتكابه أعمال الإبادة الجماعية ضد الأغلبية العزلاء من مواطنيه ، وسياسة الإرهاب الصادر عن الدولة والهجمات المتكررة التي يمارسها ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة ، واحتلاله أجزاء من جنوب أنغولا ، ولقيامه بتجنيد العمالات والمرتزقة وتدريبهم وتمويلهم وتوجيههم والعمل على تسليحهم بغرض زعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة ، وهي أعمال فرت ضريبة باهظة من الخسائر الاقتصادية والمعاناة البشرية بما في ذلك موت النساء والأطفال .

٢٣ - ودعا الوزراء الى تخلي إدارة الولايات المتحدة فورا عن سياستي "الارتباط البناء" و "الربط" اللتين تمت ادانتهم بالفعل من قبل مؤتمرات عدم الانحياز المتتالية وغيرها من المحافل باعتبار أنهما تعينان نظام الفصل العنصري وتساعدان وتحرضان ذلك النظام في سياسته للإبادة الجماعية ضد شعبه ذاته ، وفي سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة التي يمارسها ضد الدول المستقلة المجاورة وفي استمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وأيضا في تحديه لمطالب المجتمع الدولي بأن يتوقف عن هذه الأعمال الشنيعة .

٢٤ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود مع التقدير بالجهود التي بذلها وزراء خارجية الأرجنتين وبيرو والجزائر وزمبابوي والكونغو ونيجيريا والهند ويوغوسلافيا إعمالا للولاية التي منحها لهم مؤتمر القمة الثامن للفظ على قادة البلدان الصناعية الرئيسية - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وإيطاليا واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وجميع بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي للموافقة على فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب أفريقيا . ولاحظوا مع الأسف أن مجلس الأمن ، على الرغم من هذا الجهد ، قد منع مرة أخرى من اعتماد جزاءات إلزامية ضد الجمهورية العنصرية باستعمال المملكة المتحدة والولايات المتحدة لحق النقض والتصويت السلمي لجمهورية ألمانيا الاتحادية . ودعا الوزراء ورؤساء الوفود مرة ثانية مجلس الأمن الى أن يعمل فورا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل إزالة التهديد الذي يتعرض له السلم ، والذي يمثلته النظام العنصري العدواني في بريتوريا . ودعوا المملكة المتحدة والولايات المتحدة

الى أن تضع مصالح البشرية جمعاء فوق مصالحهما الوطنية الضيقة وأن تمتنعا عن إعاقه عمل مجلس الأمن في هذا الصدد .

٢٥ - ودعا الوزراء ورؤساء الوفود الى زيادة الدعم المقدم الى حركات التحرير التي تحارب نظام الفصل العنصري ، والى دول خط المواجهة حتى تكون في وضع أفضل للصمود أمام ضغوط النظام العنصري . ورجبوا في ذلك الصدد ببدء عمل صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري (افريقيا) . وناشدوا جميع البلدان أن تساهم بسخاء في صندوق افريقيا .

خامسا - زعزعة الاستقرار

٢٦ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود بشدة سياسات زعزعة الاستقرار وأعمال الإرهاب الصادر عن الدولة التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى . فهذه السياسات والأعمال تؤدي فقط الى الزج بالمنطقة في حالة حرب بل هي تعرض أيضا السلم والأمن الدوليين للخطر .

٢٧ - وشجبوا بشدة نظام بريتوريا العنصري لاستمرار إحتلاله العسكري لأجزاء من جنوب أنغولا ، وطالبوا بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العنصرية من هذا الإقليم ، وبأن تتلقى جمهورية أنغولا الشعبية تمويضا فوريا عما لحقها من أضرار وفقا لمقررات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد رأي الحركة من أن سياسات "الارتباط البناء" و "الربط" التي تتبعها إدارة الولايات المتحدة ، بما في ذلك إلغاء تعديل كلارك ، هي السبب الى حد كبير في استمرار احتلال قوات جنوب افريقيا العنصرية لجنوب أنغولا . ودعوا الى التخلي الفوري عن تلك السياسات .

٢٨ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الشناء على جمهورية أنغولا الشعبية لما أبدته من إرادة سياسية ومرونة دبلوماسية في إلتماس حل عن طريق التفاوض لمشاكل الجنوب الافريقي ، وهو أمر على النقيض من العدوانية والرياء واللامسؤولية التي يتسم بها النهج الذي تتبعه دولة الفصل العنصري في تناول مشاكل المنطقة .

٢٩ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد تضامنهم التام مع موزامبيق حكومة وشعبا فيما تبذله من جهود لتأمين السلم وحماية استقلال وسيادة ذلك البلد من أعمال زعزعة

الاستقرار سياسيا واقتصادية وعسكريا التي يمارسها نظام بريتوريا المنصري ، بما في ذلك تجديد عماليات وتدريبها وتسليحها وجعلها تشمل الى إقليم موزامبيق ، والاعتداءات المسلحة المتكررة ، التي وقع آخرها يوم ٢٩ ايار/مايو ١٩٨٧ . وادانوا الغطاء التي دبرتها جنوب افريقيا ووفرت الاموال لارتكابها ضد شعب موزامبيق المحبب للسلم . وناشدوا زيادة تقديم المساعدة الى موزامبيق لتمكينها من الوقوف في وجه هذه الضغوط .

٣٠ - وادان الوزراء ورؤساء الوفود نظام بريتوريا المنصري لما يقوم به من اعتداءات وأنشطة مزعومة للاستقلال ضد جمهوريات بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ومملكة ليسوتو . ووجهوا إنتباه المجتمع الدولي الى ذلك التصاعد والتوسع في الصراع ، الامر الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وطلبوا الى مجلس الامن أن يتخذ إجراء فوريا لغرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام المنصري .

٣١ - إن لدول خط المواجهة والدول الاخرى المستقلة المجاورة لجنوب افريقيا الحق ، وفقا للمبادئ الإنسانية والقانونية الدولية ، في توفير المأوى للاجئين الفارين من الفصل المنصري وذلك دون خوف من الانتقام من جانب دولة الفصل المنصري . وتمهد الوزراء ورؤساء الوفود بزيادة ما تقدمه بلدانهم الى دول خط المواجهة والدول المستقلة الاخرى المجاورة لجنوب افريقيا من دعم دبلوماسي وسياسي ومالي ومادي لتمكينها من أن تبقى قادرة على ممارسة ذلك الحق . فضلا عن ذلك طلبوا الى بقية المجتمع الدولي أن يفعل نفس الشيء .

٣٢ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن شديد القلق إزاء تفاقم الاحوال الاقتصادية في دول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة لجنوب افريقيا نتيجة لاستمرار العدوان من جانب نظام بريتوريا المنصري ، مما أرغم تلك الدول على تحويل مواردها الوطنية الى أغراض الدفاع . وأعادوا تأكيد دعوتهم الى توفير المساعدة الفعالة لتلك الدول . وفي هذا السياق أشى الوزراء ورؤساء الوفود على جميع البلدان التي تساهم حتى الآن في صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل المنصري (افريقيا) وحثوا جميع البلدان التي لم تقم بذلك بعد على أن تشترك في دعم تلك القضية العادلة .

٣٣ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد دعمهم لاهداف مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ، وهي التقليل من إعتداد البلدان الاعضاء في المؤتمر اقتصاديا على الجمهورية العنصرية ، وتحقيق النمو الاقتصادي لتلك البلدان واعتمادها الجماعي على الذات ، وأن يكون المؤتمر الوسيلة الأولى التي يتم عن طريقها بلوغ تلك الغايات . ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالمبادرات الهامة التي قام بها المؤتمر في قطاعات اقتصادية رئيسية خلال السنوات الست الماضية بهدف ضمان النمو الاقتصادي للبلدان الاعضاء في المؤتمر وتحقيقها للاعتماد الجماعي على الذات وتقليل اعتمادها الاقتصادي على الجمهورية العنصرية ، التي يجري استخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية بصورة منتظمة لزعزعة استقرار البلدان الاعضاء في المؤتمر وإحباط تنميتها الوطنية .

سادسا - ناميبيا

٣٤ - أدان الوزراء ورؤساء الوفود بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لاستمرار احتلاله غير المشروع والاستعماري والوحشي لناميبيا متحديا قرارات عديدة لمجلس الامن والجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومحافل دولية أخرى ، ولاستخدامه إقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لارتكاب أعمال الإرهاب الصادر عن الدولة ضد الدول المجاورة ، ولا سيما أنغولا ، ولإقامته ما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا منتهكا قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولإدخاله نظام الفصل العنصري البغيض في الإقليم ، ولما يبديه من رياء وتعت وسوء نية في إطار المفاوضات الرامية الى تحقيق الاستقلال للإقليم .

٣٥ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد حق الشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال في إطار إقليم غير مجزأ ، يشمل خليج والغيس ، وجزر بنغوين وجميع الجزر البحرية المتاخمة ، وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وشددوا على أنه من المشروع للشعب الناميبى أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة ، ومن ضمنها النضال المسلح ، في سعيه الى إعمال ذلك الحق ، وطلبوا الى جميع الدول زيادة تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والمالي والمادي للنضال المسلح المشروع والبطولي الذي يشهده الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيد والحقيقي والشرعي .

٣٦ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد تأييدهم لما يبذله الامين العام من جهود بشأن تسوية المسألة الناميبية وحثوه على البدء دون تأخير في تنفيذ قرار مجلس الامن

٤٣٥ (١٩٧٨) . وعهدوا الى مكتب التنسيق بمهمة التحضير لشن حملة دولية من أجل التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماده . وأثنوا على سوابغ لقيادتها الممتازة للشعب الناميبي ، وللموقف البناء الذي تتخذه تجاه المبادرات الدبلوماسية والتعاون الذي تبديه للأمم المتحدة في التماس حل عادل وسلمي ومتفاوض عليه للمسألة الناميبية .

٣٧ - وطالب الوزراء ورؤساء الوفود مرة أخرى بالافراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين المحتجزين في السجون العنصرية ، وكذلك منح جميع الذين أُلقي القبض عليهم من المقاتلين من أجل الحرية معاملة أسرى الحرب وفقا لاتفاقية جنيف والمادة ٤٤ من البروتوكول الإضافي لها . وأدانوا الاعتقال غير المبرر الذي تعرض له في الآونة الأخيرة زعماء سوابغ والنقابيون وأعربوا عن عميق القلق إزاء تصاعد أعمال القمع والإرهاب والإبادة التي تطلق قوات الاحتلال العنصرية التابعة لجنوب افريقيا جحيمها على شعب ناميبيا المقهور .

٣٨ - إن المصالح الاقتصادية الأجنبية تنتهك ، بمواصلة أعمالها في ناميبيا ، قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وفتوى محكمة العدل الدولية ، والمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي اعتمد في عام ١٩٧٤ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وأدان الوزراء ورؤساء الوفود بشدة هذه الأنشطة التي تؤدي فضلا عن ذلك الى إعاقة تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فيما يتعلق بناميبيا . وفي هذا الشأن ، حشوا جميع الحكومات على أن تتخذ تدابير مناسبة وتدابير أخرى لضمان أعمال المرسوم رقم ١ وأن تنهي الشركات الخاضعة لولايتها جميع الاستثمارات في ناميبيا . كما طلب الوزراء ورؤساء الوفود الى حكومات جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وهولندا ، التي تستعمل مصنع أورينكو (URENCO) لإغناء الأورانيوم ، أن تستبعد من الأنشطة التي تنظمها معاهدة الميلى الأورانيوم الناميبي المستخرج بصورة غير شرعية .

٣٩ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن عميق القلق إزاء ما تناقلته التقارير عن خطط نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وغيره لانشاء مستودع للنفايات النووية في صحراء ناميب الواقعة على الساحل الغربي لناميبيا . وطلبوا الى البلدان المعنية عدم المضي في هذه الخطط ، لأن من شأنها أن تعرض للخطر صحة ورفاه الشعب الناميبي وكذلك صحة ورفاه شعوب الدول المجاورة . كما طلبوا الى جمهورية المانيا الاتحادية

أن تكف فوراً عن تقديم ما يسمى "المعونة الإنمائية" إلى ناميبيا قبل الاستقلال ، لأن ذلك يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها .

٤٠ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود التأكيد على ضرورة ألا يصبح حق الشعب الناميبي في الاستقلال رهينة المواجهة بين الشرق والغرب ، ورفضوا رفضاً قاطعاً جميع المخططات الرامية إلى صرف الانتباه عن القضية الرئيسية ، وهي تحقيق أمان الشعب الناميبي في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . وادانوا بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لتعننته ، فهو العقبة الكؤود التي تعترض سبيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفضلاً عن ذلك ، رفض الوزراء ورؤساء الوفود بحزم محاولات حكومة الولايات المتحدة وجنوب افريقيا العنصرية لربط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بقضايا دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا .

٤١ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم التام لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الدور الذي يضطلع به بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال . ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالانعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بناميبيا ، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وأثنوا على وزراء الخارجية الذين عينهم مؤتمر القمة الثامن لما قدموه من مساهمة مهمة في صياغة قرارات الجمعية العامة ٣٩/٤١ ألف - إلى هاء المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

٤٢ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود أن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعنية بناميبيا ، فضلاً عن مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود قبلها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كانا قد طلبا إلى مجلس الأمن التحرك فوراً من أجل فرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري لإرغامه على التخلي عن احتلاله غير المشروع لناميبيا . وأعربوا عن عميق سخطهم لقيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، في اجتماع مجلس الأمن الذي دعي إلى الانعقاد بعد ذلك في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بفرض تنفيذ تلك المقررات ، بحماية النظام العنصري مرة أخرى من غضبة بقية المجتمع الانساني ، عن طريق إساءة استعمال حق النقض الذي يتمتعان به ، في مجلس الأمن . وقد حدث هذا على الرغم من النداء المباشر الذي وجهه إلى هاتين الدولتين المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ومؤتمر

القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ودورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بناميبيا ، المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٧ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وعدد كبير من الدول والمنظمات ، منفردة ومجموعة ، من أجل إيلاء الاعتبار لما تراكم خلال العشرين عاما الماضية من أدلة تشير بما لا يقبل الجدل الى الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة بوصفها أنجع وسيلة سلمية لإجبار جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا .

٤٣ - وأشار الوزراء ورؤساء الوفود مرة أخرى الى أن الأمم المتحدة هي التي تتولى ، وفقا للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٦٦ ، المسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى أن يتحقق في الاقليم تقرير المصير الحقيقي . وحثوا مجلس الأمن على أن يتصرف بحسم وفاء بالمسؤولية المباشرة المنوطة بالأمم المتحدة عن ناميبيا ، وأن يتخذ ، دون مزيد من الابقاء ، الاجراءات الملزمة لضمان عدم المساس بخطة الأمم المتحدة ، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أو تغييرها بأي شكل ، وضمان احترامها وتخفيفها على الوجه الشام . ورجوا كذلك مجلس الأمن ، بالنظر الى تمادي نظام جنوب افريقيا العنصري في رفض الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، ولاسيما قرارات مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) وفي ضوء التهديد الخطير الذي تشكله جنوب افريقيا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، أن يفرض جزاءات شاملة والزامية ضد ذلك النظام ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

٤٤ - ودعا الوزراء ورؤساء الوفود الى عقد مجلس الأمن على سبيل الاستعجال للنظر في مسألة ناميبيا من أجل العمل في نهاية المطاف ، على تنفيذ قراراته بشأن ناميبيا ، ولاسيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وطلبوا بصفة خاصة الى مجلس الأمن أن يتخذ قرارا يمكن الأمين العام من الشروع في الخطوات الفورية الادارية والعملية الاخرى اللازمة لوضع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في مدة الانتقال ، في مراكزه ، ذلك أن جميع المسائل المتعلقة المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلها الآن ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/18767 المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ . ولهذا الغرض ، فقد حثوا أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز على المشاركة ، على أرفع مستوى ممكن ، في المناقشة التي ستجرى في المجلس .

سابعاً - جنوب افريقيا

٤٥ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء التدهور الخطير للحالة في جنوب افريقيا ، التي اتسمت بعمليات اعتقال واحتجاز جماعية وبإزهاق أرواح بريئة على نطاق يبلغ الإبادة الجماعية . وأدانوا بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري بسبب السياسة التي ينتهجها وممارسته للفصل العنصري وهو المبدأ الذي اعتبر جريمة في حق البشرية وإهانة للضمير العالمي . وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد رأيهم القائل بأن الفصل العنصري هو السبب الجذري للعنف والصراع في الجنوب الافريقي وداخل جنوب افريقيا ذاتها وأنه لن يمكن أن يتحقق السلم أو الاستقرار أو الأمن في المنطقة الجنوبية إلا بعد أن يتم القضاء المبرم على سياسة الفصل العنصري الشائنة واللاإنسانية .

٤٦ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفد الى الاثنان تصميم اجتماعات قمة الحركة المتلاحقة على أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ويجب استئماله تماما . وأكدوا من جديد بالتالي رفضهم لكافة الأساليب المعوقة التي يتبعها النظام العنصري ومن بينها ما يُسمى "بخيار ناتال" ، وأكدوا من جديد رأيهم القائل بأن إنشاء مجتمع ديمقراطي لا عنصري يستند الى حق الانتخاب العام في جنوب افريقيا موحدة هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يمثل أساس التوصل الى حل عادل ودائم ومقبول من الجميع للمشكلة .

٤٧ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود نظام بريتوريا العنصري بسبب الاضطهاد والقمع والتمييز الذي يصبه بشكل معتاد على الاغلبية العظمى من سكان جنوب افريقيا . وأعربوا عن فزعهم إزاء التزايد الحاد لكل تلك الممارسات وعمليات الاعتقال والسجن والاحتجاز الاستبدادية التي يتعرض لها معارضو الفصل العنصري بصفة روتينية منذ قيام النظام العنصري بغرض حالة الطوارئ . وأدانوا بشدة النظام العنصري لغرضه حالة الطوارئ وتجديدها وطالبوا برفعها على الفور . ودعوا الى الافراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين السياسيين ، ورفع الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية وإلغاء قانون الأمن الداخلي وجميع التدابير الوحشية الأخرى وسحب القوات العنصرية من المدائن الصغيرة وعودة جميع المنفيين السياسيين والمناضلين من أجل الحرية دون عوائق لتهيئة جو مناسب لإجراء حوار جاد بين النظام والقادة الحقيقيين للشعب المضطهد وللدخل في مفاوضات معهم بهدف إرساء قاعدة ديمقراطية لحكم هذا البلد .

٤٨ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود صراحة التعاون النووي والعسكري بين جنوب افريقيا وبعض الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي واسرائيل بومفه انتهاكا لحظر الأسلحة المفروض ضد نظام جنوب افريقيا العنصري من جانب الأمم المتحدة وطالبوا بوقف هذا التعاون .

٤٩ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود بشدة تزايد التعاون بين النظامين العنصريين لجنوب افريقيا واسرائيل . ولاحظوا تشابه التدابير القمعية ومن بينها سياسة القبضة الحديدية والمطاردة العنيفة التي يمارسها كلا النظامين ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين وجنوب لبنان والأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . ودعا الوزراء ورؤساء الوفود جميع الدول الى الكف عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجال النووي ، حيث أن هذا التعاون يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وأشاروا أيضا الى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الأربعين والتي أكدت فيها من جديد إدانتها لاستمرار التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا وأعربت عن إدراكها للعواقب الوخيمة التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر نتيجة لتعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في استحداث الأسلحة النووية ومنظومات إيصال هذه الأسلحة الى أهدافها .

ثامنا - الصحراء الغربية

٥٠ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم العميق إزاء استمرار النزاع في الصحراء الغربية . ورأوا أن الوضع الحالي في ذلك الإقليم يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها . وأكدوا من جديد أن مسألة الصحراء الغربية تمثل إحدى مشاكل إنهاء الاستعمار ولا يمكن حلها إلا عندما يمارس شعب الصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

٥١ - وحشا لذلك طرفي النزاع ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، على الشروع في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف لإطلاق النار ، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء عادل وشملي يكون خاليا من أية ضغوط إدارية أو عسكرية ويجري تحت إشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، مهتديتين في ذلك بالقرار AHG/104 الذي اتخذته المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦/٤١ المؤرخ في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة

الوحدة الإفريقية والأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز التوصل إلى حل عادل وحاسم لمسألة الصحراء الغربية يتفق مع القرارات السابقة الذكر .

تاسعا - مايوت

٥٢ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد أن جزر مايو القمرية التي مازالت خاضعة للاحتلال الفرنسي جزء لا يتجزأ من إقليم جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

٥٣ - وأحاط الوزراء ورؤساء الوفود علما بالحوار الجاري بين فرنسا وجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية بشأن القضية وطالبوا الحكومة الفرنسية بأن تحترم المطلب العادل لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية فيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية وفقا لما تعهنت به عشية استقلال الأرخبيل كما رفضوا بحزم أي شكل جديد من المشاورات قد تبادر به فرنسا على أراضي مايوت القمرية فيما يتعلق بالوضع الدولي القانوني للجزيرة حيث أن الاستفتاء حول تقرير المصير الذي جرى في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ مازال يشكل المشاورة الوحيدة الصحيحة التي تنطبق على كامل الأرخبيل .

عاشرا - الجزر الملغاشية

٥٤ - فيما يتعلق بالجزر الملغاشية (وهي جزر غلوريوز ، وخوان دي نوفا ، ويوروبيا وباساس دي انديا) أكد الوزراء ورؤساء الوفود ضرورة حماية وحدة جمهورية مدغشقر الديمقراطية وسلامتها الإقليمية . وفي هذا الصدد حثوا جميع الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات فورية عملا بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة وقرارات ومقررات بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية وعلى وجه الخصوص القرار ٩١/٢٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار ٧٨٤ الذي اتخذته المؤتمر الوزاري الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية .

حادي عشر - سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ،

بما في ذلك ديبغو غارسيا

٥٥ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم لسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك ديبغو غارسيا ، التي فصلتها الدولة الاستعمارية السابقة عن إقليم موريشيوس في عام ١٩٦٥ مخالفة بذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)

و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخين في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ على التوالي . وقد أدى إنشاء القاعدة العسكرية في ديبغو غارسيا وتعزيزها الى المساس بسيادة موريشيوس والبلدان الأخرى وتعريض سلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية للخطر . وطالبوا بعودة ديبغو غارسيا الى موريشيوس في أقرب وقت .

ثاني عشر - تشاد

٥٦ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود مجددا المقررات السابقة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بمسألة تشاد . وأعربوا عن تأييدهم الثام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق الوفاق الوطني وإقامة سلم دائم يحترم استقلال تشاد ووحدتها الإقليمية دون تدخل أجنبي .

ثالث عشر - جنوب شرقي آسيا

٥٧ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عند استعراضهم للوضع في جنوب شرقي آسيا عن قلقهم البالغ إزاء النزاعات والتوترات المستمرة في المنطقة ، خاصة وأن العديد من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأعادوا تأكيد تأييدهم لمبادئ عدم التدخل في شؤون دول ذات سيادة وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضدها . وحذروا من وجود خطر حقيقي إذ يمكن للتوترات في كمبوتشيا وحولها أن تنتشر الى منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة الملحة الى تخفيف حدة هذه التوترات وذلك من خلال حل سياسي شامل يكفل انسحاب جميع القوات الأجنبية ، ومن ثم يضمن الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية بما في ذلك كمبوتشيا .

٥٨ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عن أي تدخل أو تخريب أو قسر أجنبي ، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي عملية التفاوض والتفاهم المتبادل الى تهيئة مناخ يتيح ممارسة هذا الحق . واتفقوا أيضا على أن المشاكل الإنسانية الناتجة عن النزاعات في المنطقة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة تقتضي التعاون النشط بين جميع الأطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على إجراء حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها وإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تورط القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا السياق لاحظوا ، مع الموافقة ، الجهود المبذولة لإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة في وقت مبكر ، ودعوا جميع الدول الى دعم هذه الجهود دعما كاملا .

رابع عشر - كوريا

٥٩ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار تقسيم كوريا رغم أمانى الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية مما ينطوي على تهديد للسلم .

٦٠ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بجهود الشعب الكوري المبذولة لإعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ، بمنأى عن أي تدخل أجنبي ، عن طريق الحوار والمشاورة بين الشمال والجنوب ، ووفقا للمبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى الواردة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

٦١ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أن انسحاب كل القوات الأجنبية من المنطقة سيعزز تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة التوحيد بالطرق السلمية .

خامس عشر - جنوب غربي آسيا

٦٢ - لاحظ الوزراء ورؤساء الوفود بقلق بالغ الحالة في جنوب غرب آسيا واتفقوا على أنها يمكن أن تؤدي الى نتائج خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة . واتفقوا على أن استمرار هذه الحالة سوف تترتب عليه آثار خطيرة على السلم والامن الدوليين . وفي هذا السياق ، استعرضوا الحالة في أفغانستان باهتمام خاص . وأعادوا تأكيد الدعوة العاجلة لمؤتمر وزراء الخارجية المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ لإيجاد تسوية سياسية على أساس انسحاب القوات الأجنبية والاحترام الكامل للاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية والوضع غير المنحاز لأفغانستان والمراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله . كما أعادوا التأكيد على حق اللاجئين الأفغان في العودة الى ديارهم بأمان وشرف ودعوا الى حل سريع لهذه المشكلة الإنسانية الكبيرة . وتحقيقا لهذا الغرض حثوا الاطراف المعنية جميعها على العمل نحو التوصل الى تسوية من شأنها أن تضمن للشعب الأفغاني تقرير مصيره بحرية دون تدخل خارجي ، وتمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى أوطانهم .

٦٣ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تقديرهم للجهود المخلصة التي بذلت في البحث عن تسوية سياسية للوضع في أفغانستان وأعربوا عن مساندتهم للخطوات البناءة

التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن . واعتبروا المناقشات التي جرت عن طريق وساطة الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح وحشوا على مواصلتها من أجل تشجيع التوصل الى تسوية سياسية مبكرة للمشكلة بما يتفق مع أفكار ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . كما دعوا جميع الدول للعمل على ممارسة ضبط النفس حتى يمكن تجنب تعريض السلم والأمن في المنطقة لمزيد من الخطر واتخاذ الخطوات التي تؤدي الى خلق مناخ يفضي الى علاقات مستقرة ومتسقة بين دول المنطقة تقوم على أساس مبادئ عدم الانحياز الخاصة بالتعايش السلمي واحترام السيادة والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

سادس عشر - النزاع بين ايران والعراق

٦٤ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد على ضرورة تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية على النزاع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق . وفي هذا السياق ، أعربوا عن أسفهم العميق لنشوب واستمرار الأعمال العدائية بين البلدين وهما من الأعضاء البارزين في حركة بلدان عدم الانحياز . وناشدوا لذلك مرة أخرى كلا من جمهورية ايران الاسلامية والعراق وقف الأعمال العدائية فوراً من أجل تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والممتلكات وتمهدوا مرة أخرى ببذل قصارى جهدهم لتيسير وضع حد سريع لهذا الصراع المؤسف .

٦٥ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالجهود التي بذلها مجلس الأمن مؤخراً لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ومشرفة يقبلها كل من ايران والعراق ، وحشوها على مضاعفة جهودهما سعياً للسلم .

سابع عشر - كاليدونيا الجديدة

٦٦ - اعترف الوزراء ورؤساء الوفود بأن منطقة جنوب المحيط الهادئ تمثل أحد مناطق العالم التي تضم أقاليم عديدة لاتزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وأعادوا تأكيد حق جميع الشعوب ، بغض النظر عن حجم مكانها أو مساحة أراضيها ، في تقرير مصائرهما بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي . وتحقيقاً لهذه الغاية ، رحبوا بإعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وأعربوا عن أسفهم لقرار فرنسا تنظيم استفتاء شعبي يقوم على شروط لا تتيح لشعب كاليدونيا الجديدة أن يمارس عملية حقيقية لتقرير المصير . وحشوا الدولة

القائمة بالادارة وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني على استئناف الحوار فيما بينهما بهدف الوصول بكاليدونيا الجديدة الى عملية شرعية لتقرير المصير طبقا لمبادئ ميشاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥) . كما حثوا على إبقاء مسألة كاليدونيا الجديدة قيد النظر النشط في الأمم المتحدة الى أن يتم الوفاء بالشروط التي تفرضها المبادئ والممارسة الدولية .

ثامن عشر - الحالة في الشرق الاوسط

٦٧ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم الشديد إزاء تدهور الحالة في الشرق الاوسط نتيجة استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين والاراضي العربية الاخرى ونتيجة السيادة والممارسات الاسرائيلية المتمثلة في أعمالها العدوانية والتوسعية في المنطقة ، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٦٨ - وأكدوا من جديد أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الاوسط والسبب الاساسي للنزاع العربي الاسرائيلي وأن الحلول الجزئية التي تقتصر على بعض جوانب النزاع دون غيرها لا يمكن إلا أن تؤدي الى مزيد من التعقيدات والتدهور في الوضع في الشرق الاوسط ، وأن السلم الشامل والعادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على اراضيهِ وذلك على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وقراراتها الاخرى ذات الصلة .

٦٩ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود بقوة انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وتهويد القدس وإعلانها عاصمة الدولة الصهيونية ، وأكدوا مجددا أن جميع التدابير التي نفذتها اسرائيل بهدف تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية وغيرها من السمات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة غير شرعية وباطلة ولاغية .

٧٠ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود اسرائيل لاحتلالها المستمر لمرتفعات الجولان العربية السورية وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وانتهاكها الممارح لاحكام اتفاقية لاهي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت

الحرب . وأكدوا من جديد أن قرار إسرائيل المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بغرض قوانينها ولايتها القضائية وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية لاغ وباطل ويعتبر عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

٧١ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود تأييدهم الكامل لكفاح الجمهورية العربية السورية من أجل تحرير أراضيها المحتلة . وحيوا انتفاضة سكان الجولان العرب السوريين ضد الاحتلال الإسرائيلي . وطلبوا من مجلس الأمن اتخاذ تدابير فعالة ، بما فيها فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، على إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من أراضي الجمهورية العربية السورية .

٧٢ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، الذي يميز الدور العدواني لنظام تل أبيب التوسعي الذي يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ، ويشجع ذلك النظام على مواصلة وتصعيد عدوانه ، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في الشرق الأوسط وللسلم والأمن الدوليين ، كما أدانوا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى تطوير الصناعات الحربية في إسرائيل بما في ذلك صناعة الطائرات الحربية وإشراكها فيما يسمى برنامج "حرب الكواكب" . ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود أن الولايات المتحدة تواصل تعاونها مع إسرائيل في مجالات كثيرة ، ولا سيما عن طريق اتفاق لإنشاء منطقة حرة للتعاون المتبادل في إطار "تحالفهما الاستراتيجي" الذي يهدد أمن المنطقة والعالم ، ويؤكد انحياز الولايات المتحدة التام لإسرائيل .

٧٣ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود بقوة استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية وشروات الأراضي الفلسطينية ومآثر الأراضي العربية المحتلة تحديداً لاتفاقيتي لاهاي وجنيف المتعلقةتين بمبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وشرواتها ، وطلبوا إلى جميع الدول والهيئات الدولية الامتناع عن الاعتراف بسلطة إسرائيل والامتناع عن أي تعاون معها .

٧٤ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد التزامهم بالقرار المتخذ في مؤتمر القمة السابع المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، الذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل مقاطعة إسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ، وطلبوا إلى مجلس الأمن تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية إرغام إسرائيل على

إنهاء احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي اتخذتها الجمعية العامة .

٧٥ - وشدد الوزراء ورؤساء الوفود على الحاجة الملحة الى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، وفقا للفقرة ٦ من إعلان جنيف وقراري الجمعية العامة ٥٨/٢٨ و٥٨/٢٩ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ٤٣/٤١ دال المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، بغية التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ، فلسطين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار د إ ط - ٢/٧ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . وشددوا على أن اشتراك جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع العربي الاسرائيلي في المؤتمر على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، شرط ضروري لتحقيق الأهداف التي يسعى المؤتمر الى بلوغها . ودعوا بالتالي مجلس الأمن الى تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الأعضاء الدائمين في المجلس لدراسة الوسائل والطرق الفعالة لعقد المؤتمر الدولي الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٨/٢٨ جيم بشأن أزمة الشرق الأوسط ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وجميع قراراتها المتعلقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي . كما شددوا على مسؤوليات مجلس الأمن في توفير إطار مؤسسي ملائم لضمان الامتثال للاتفاقات الناشئة عن هذا المؤتمر .

٧٦ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تأييدهم الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . لذلك ، فقد ناشدوا الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ تدابير ملموسة بغية تهيئة الظروف المؤاتية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

٧٧ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير مناسبة لمواجهة الخطر الذي تمثله اسرائيل على أمن افريقيا الاقليمي ، آخذا في الاعتبار تعاونها الوثيق مع نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري في الميادين العسكرية والاقتصادية والنووية مما يهدد في إدامة احتلال ناميبيا غير الشرعي ويعزز وسائل العدوان والقهر التي يستعملها نظام الفصل العنصري الإجرامي ضد شعوب جنوب افريقيا والدول المجاورة .

تاسع عشر - العدوان الاسرائيلي على

المنشآت النووية العراقية

٧٨ - أدان الوزراء ورؤساء الوفود اسراييل لعدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية ، الخاضعة ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باعتباره انتهاكا لنظام ضمانات تلك الوكالة ولحق الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وطلب الوزراء ورؤساء الوفود من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ اسراييل لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) . ولاحظوا أن اسراييل لم تلتزم حتى الآن بعدم قصف أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر ، بما في ذلك المنشآت الخاضعة ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولذلك طلب الوزراء ورؤساء الوفود الى الوكالة أن تسعى الى اتخاذ تدابير إضافية تضمن بشكل فعال التزام اسراييل بعدم قصف أو تهديد المنشآت النووية السلمية في العراق أو في أي مكان آخر ، إذ أن عدم التزامها هذا يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لنظام ضمانات الوكالة . كما أكدوا من جديد رفضهم لجميع المحاولات الرامية الى حذف البند المتعلق بالعدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية السلمية من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ما لم تمتثل اسراييل لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) .

عشرين - قضية فلسطين

٧٩ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد أن حركة بلدان عدم الانحياز ككل تعهدت بتأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

٨٠ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط دون انسحاب اسراييل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ودون استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما في ذلك حق العودة الى دياره ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني وفي إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة في فلسطين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

٨١ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأكدوا أن منظمة التحرير الفلسطينية لها الحق الكامل وحدها في تمثيل الشعب الفلسطيني . وأكدوا حق المنظمة في المشاركة على أساس من الاستقلال والمساواة ، ووفقا للقانون الدولي ، في جميع المساعي والمؤتمرات والأنشطة الدولية التي تهدف الى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحصوله عليها وممارسته لها .

٨٢ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالبلاغات التي أصدرتها لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز في اجتماعاتها المعقودة في هراري بزمبابوي في ١٤ و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وفي بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، كما أيدوا هذه البلاغات تأييدا كاملا . وأكدوا من جديد مساندتهم التامة لمساعي لجنة التسعة الرامية الى الإسراع في عملية التحضير للمهدة لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط .

٨٣ - وأحاط الوزراء ورؤساء الوفود علما بتقرير الأمين العام الذي قدمه عملا بقرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ (A/42/277) . ورحبوا بالملاحظة التي أبدتها الأمين العام والقائلة بأنه ما من عضو من أعضاء المجلس يعارض من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة ، وأنه قد توغرت دلائل في الأشهر الأخيرة على وجود مرونة أكبر في المواقف تجاه عملية التفاوض . وهم يحضون الأمين العام على مواصلة مشاوراته بهدف البدء في عملية التحضير لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط بأسرع ما يمكن .

٨٤ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود ، ترحيبا حارا ، بما تمخض عنه اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٠ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، بوصفه انتصارا كبيرا للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن بالغ تقديرهم للجهود الضخمة التي بذلها الرئيس الشاذلي بن جديد والشعب الجزائري من أجل إنجاح اجتماع المجلس .

٨٥ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود دعوتهم الى تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ على وجه السرعة ، وشددوا من جديد على ضرورة القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط مؤكداين المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الأمن في تيسير عقد هذا

المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاقات التي ينتظر أن تنجم عن مؤتمر السلام هذا . وتعهدوا بتقديم كامل تأييدهم للأمين العام للأمم المتحدة في مشاوراته المتعلقة بعقد مؤتمر السلام الدولي ، وحشوا جميع الأطراف على التعاون معه تعاوناً تاماً . وفي هذا السياق ، أشنوا على أنشطة لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز في مجال مساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى تحقيق هذا الهدف .

٨٦ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق النزاع المسلح الناشئ عن الغزو والاحتلال الاسرائيليين للأراضي اللبنانية . وأدانوا بقوة الغارات التي شنها سلاح الطيران الاسرائيلي على مخيم اللاجئين بعين الحلوة بالقرب من صيدا في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، والتي أدت إلى مقتل الكثير من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء من الفلسطينيين واللبنانيين . وكرروا ضرورة كفالة سلامة جميع المدنيين في لبنان ، بما فيهم اللاجئون الفلسطينيون . وأكدوا من جديد مسؤولية الأمم المتحدة إزاء الشعب الفلسطيني .

٨٧ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود السيادة الاسرائيلية الرامية إلى استخدام مهاجرين يهود جدد للاستيطان في فلسطين المحتلة على حساب السكان العرب الاصليين ، وحشوا جميع الدول على الامتناع عن تقديم أية تسهيلات أو تشجيع من أي نوع كان مما قد يساعد اسرائيل والمهيمنة العالمية على الاستمرار في سياساتها الاستعمارية والتوسعية .

٨٨ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الإعراب عن تأييدهم لمشروع السلام العربي الذي اعتمدته مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، الذي عقد في فاس في الفترة من ٦ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والذي أكد من جديد مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥ . وأكدوا كذلك دعمهم لقرارات المؤتمرات العربية والدولية التي اتخذت تأييداً لمشروع السلم هذا .

٨٩ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالجهود الهامة التي تبذلها لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز ، والتي تضم بنغلاديش ، والجزائر ، وزامبيا ، وزمبابوي ، والسفال ، وكوبا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والهند ، ويوغوسلافيا ، لحل القضية الفلسطينية التي تعتبر جوهر أزمة الشرق الأوسط ، وحشوا اللجنة على أن تستمر في عملها بغية الإسهام في عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق

الأوسط في وقت مبكر تحت إشراف الأمم المتحدة وإجراء اتصالات نشطة مع الدول الأعضاء بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وانتهاج أساليب أخرى ملائمة لحفز وتوجيه جهود بلدان عدم الانحياز نحو حل القضية الفلسطينية بشكل يفضي إلى حل شامل ودائم وعادل لازمة الشرق الأوسط .

حادي وعشرين - لبنان

٩٠ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الخطير الذي ما زال يواجه لبنان . وأعادوا تأكيد القرارات السابقة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في هذا المجال ، خاصة القرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة السابع وطالبوا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) التي تدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية ونشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا . وأعلنوا أيضا تضامنهم مع الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية ، وأعادوا تأكيد تأييدهم الكامل لسلامة لبنان ، ووحدة أراضيه ، وحقه في ممارسة سيادته على أراضيه داخل الحدود المعترف بها دوليا .

٩١ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود العدوان الاسرائيلي على لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان ، والممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال في هذه الأراضي مما يشكل انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم الكامل للمقاومة اللبنانية الوطنية التي تهدف إلى تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الاسرائيلي .

ثانيا وعشرين - المحيط الهندي منطقة سلم

٩٢ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود مجددا عزم بلدان عدم الانحياز على مواصلة مساعيها لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، وحسب ما تسم الاتفاق عليه في اجتماع الدول الساحلية والدول الداخلية في المحيط الهندي في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة التي عقدتها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي . وأعربوا مرة أخرى عن يقينهم بأن أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري للدول الكبرى ، وكذا القواعد الأجنبية ، والمنشآت العسكرية ، وتسهيلات التزويد بالعتاد ، والأسلحة النووية ، وأسلحة التدمير الشامل المصممة في إطار التنافس بين الدول الكبرى ، كل ذلك يشكل خرقا صارخا لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

٩٣ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود بمزيد من القلق والانزعاج ما يجري من تصعيد متواصل للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي ، بما في ذلك توسيع القواعد الموجودة ، ورفع كفاءتها ، والبحث عن قواعد جديدة ، وإنشاء هياكل جديدة للقيادة العسكرية للدول الكبرى بما يخالف الرغبات الصريحة للدول الساحلية والداخلية في المحيط الهندي ، وغيرها من بلدان عدم الانحياز . وأكدوا أن هذه الأنشطة تشكل خطرا على استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية .

٩٤ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تأييدهم الكامل لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٨٣٢ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، وحثوا على تنفيذه في وقت مبكر . ولاحظوا أيضا أنه برغم الجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز فقد تأخر بدرجة كبيرة عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، وذلك بسبب الموقف المعقّد الذي اتخذته بعض الدول . وحثوا لجنة الأمم المتحدة المختصة للمحيط الهندي على استكمال الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفقا لولاياتها .

٩٥ - وقرر الوزراء ورؤساء الوفود مواصلة جهودهم لضمان عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، في أقرب وقت ممكن ، أقصاه عام ١٩٩٠ . وفي هذا السياق حثوا على مشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والمستخدمين الرئيسيين للبحار ، مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر ، كما حثوا تلك الدول على التعاون مع الدول الساحلية والداخلية ، باعتبار أن ذلك أمر ضروري لنجاح المؤتمر .

ثالثا وعشرين - القارة القطبية الجنوبية (انشاركتيكا)

٩٦ - أعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد اقتناعهم بأنه يجب استمرار قصر استعمال انشاركتيكا الى الأبد على الأغراض السلمية وذلك لصالح الجنس البشري . ويجب ألا تصبح مسرحا أو هدفا للنزاع الدولي وأن يكون الوصول إليها متاحا لكل الأمم .

٩٧ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ادراكهم لأهمية انشاركتيكا بالنسبة للسلم المجتمع الدولي من حيث أمور عدة منها السلم والأمن الدوليان والاقتصاد والبيئة والبحث العلمي والأرصاد الجوية ، وسلموا بمصلحة البشرية جمعاء في انشاركتيكا .

٩٨ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبمعة خاصة القرارات ٨٨/٤١ ألف وباء وجيم المؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، التي رجت فيها الجمعية العامة ، في جملة أمور ، من الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا أن تبقي الأمين العام على علم تام بجميع جوانب مسألة انتاركتيكا كيما تتمكن الأمم المتحدة من العمل كمستودع مركزي لكل هذه المعلومات ، ودعت الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا الى فرض وقف مؤقت على المفاوضات الرامية الى وضع نظام للمعادن ريشما يتمكن جميع أعضاء المجتمع الدولي من المشاركة في هذه المفاوضات مشاركة تامة ، وناشدت الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا أن تستبعد في أقرب وقت ممكن نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يمارس الفصل العنصري من الاشتراك في اجتماعات الاطراف الاستشارية ، وأشاروا الى ضرورة أن تظل هذه المسألة قيد نظر الأمم المتحدة .

٩٩ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود مع الاسف أن نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يمارس الفصل العنصري هو أحد الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا ، وفي ضوء قرار الجمعية العامة ٨٨/٤١ جيم ، حثوا الاطراف الاستشارية على استبعاد ذلك النظام من الاشتراك في الاجتماعات المقبلة لتلك الاطراف .

١٠٠ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن أملهم في أن تستأنف كل الدول التماون والمشاركة في المناقشة التي تدور في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا البند ، بهدف التوصل ، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الى تفاهم بشأن جميع الجوانب المتعلقة بانتاركتيكا .

رابعاً وعشرين - قبرص

١٠١ - إذ أعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد جميع الاعلانات السابقة الصادرة عن حركة عدم الانحياز وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، كرروا الإعراب عن تضامنهم الكامل وتأييدهم التام لشعب وحكومة جمهورية قبرص ، وأعادوا تأكيد تأييدهم لاستقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز . وشجبوا الإعلان الصادر من جانب واحد عن القيادة القبرصية التركية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، واعتبروه إعلاناً باطلاً من الناحية القانونية ، ودعوا الى سحب . كما شجبوا جميع الاجراءات الانفصالية اللاحقة وسائر الأعمال غير القانونية الأخرى . وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء الزيادة الكبيرة في قوات الاحتلال والتدفق المتواصل للمستوطنين الأجانب على الاقليم المحتل .

١٠٢ - وأعرب الوزراء ورؤساء الدول عن قلقهم العميق أيضا إزاء استمرار الاحتلال الأجنبي لجزء من جمهورية قبرص ، وطالبوا بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والمستوطنين الاستعماريين باعتباره أساسا ضروريا لحل مشكلة قبرص . وأكدوا الحاجة الملحة لعودة اللاجئين الاختيارية إلى ديارهم في أمان ، والاسراع في البحث عن المفقودين . ورحبوا بالاقترح الذي تقدم به رئيس جمهورية قبرص بتجريد قبرص من السلاح كلية .

١٠٣ - وأيد الوزراء ورؤساء الوفود أن يواصل الأمين العام للأمم المتحدة المهمة التي كلفه بها مجلس الأمن لبذل مساعيه الحميدة من أجل إيجاد حل عادل وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص ، يقوم على ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن قبرص .

خامسا وعشرين - البحر الأبيض المتوسط

١٠٤ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد وتفاقم الحالة في البحر الأبيض المتوسط ، وممارسة الخفوط العسكرية وغير العسكرية على بلدان عدم الانحياز في المنطقة ، واستمرار المواجهة بين الكتلتين ، وازدياد التواجد العسكري ، وحشد الوسائل العسكرية وترسانات الأسلحة ، بها فيها الأسلحة النووية للدول الكبرى ، ووجود القواعد والاساطيل الأجنبية ، وإزاء استمرار وجود بؤر الازمات والاحتلال والعدوان في هذه المنطقة .

١٠٥ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود المناورات العسكرية وغيرها من استعراضات القوة العسكرية في المناطق المتاخمة للمياه الإقليمية والمجال الجوي للبلدان الساحلية ، مما يؤدي إلى وقوع حوادث شديدة الخطورة وإلى تهديد سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في المنطقة ، وأكدوا على أن مثل هذه الحالة تنطوي على خطر حدوث تطورات لا يمكن السيطرة عليها ، وقد تسفر عن نتائج بعيدة الأثر على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والعالم أجمع . وأكدوا أنه لا يمكن قبول أي دافع أو أية ذريعة لتبرير التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان البحر الأبيض المتوسط ، وإيجاد حالات قد تؤدي إلى تلك النتائج .

١٠٦ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد تأييدهم لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون ، خالية من المنازعات والمواجهة ، وأعربوا عن تأييدهم القوي للهدف المتمثل في تعزيز الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض

المتوسط ، بما يتفق مع البيانات السابقة لبلدان عدم الانحياز ومع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة .

١٠٧ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالوثائق التي اعتمدها وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، في اجتماعهم المعقود في بريوني بيوغوسلافيا يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وبالأنشطة الأخرى التي سيضطلعون بها على أساس هذه الوثائق ، وأعربوا عن تأييدهم التام لها .

سادسا وعشرين - عدوان الولايات المتحدة على الجمهورية العربية الليبية

١٠٨ - فيما يتعلق بعدوان الولايات المتحدة على الجمهورية العربية الليبية ، أشار الوزراء ورؤساء الوفود الى القلق البالغ الذي أعرب عنه في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في عام ١٩٨٦ ، والبلاغات الصادرة عن مكتب التنسيق بشأن هذا الموضوع في اجتماعيه المعقودين في نيويورك في ٦ شباط/فبراير و ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٦ ، فضلا عن البلاغات الصادرة عن الاجتماع الطارئ للوزراء ورؤساء الوفود لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ . ورحبوا أيضا باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٨/٤١ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الذي يأخذ في الاعتبار جملة أمور منها ، إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

١٠٩ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود التأكيد على أن الهجوم الذي قامت به الولايات المتحدة قد عرّض السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط للخطر ، وعرقل الجهود الرامية الى جعل هذه المنطقة منطقة سلم وأمن وتعاون . وطلبوا الى الولايات المتحدة الأمريكية تقديم تعويض كامل وفوري الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها . كما كرروا تأكيد تأييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنهم معها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

سابعاً وعشرين - أوروبا

١١٠ - حيّا الوزراء ورؤساء الوفود الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوتر في أوروبا ، بوصفها القارة التي توجد فيها أعلى نسبة لتكديس الترسانات العسكرية وأبرز تقسيم للدول إلى معسكرات متناحرة . ورحبوا بالمفاوضات الجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى والموزعة في القارة الأوروبية . وحسب تقديرهم فإن من شأن هذه المفاوضات ، في حالة نجاحها ، أن تشكل تحولا تاريخيا يتمثل في وقف سباق التسلح النووي وربما عكس اتجاهه .

١١١ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن الأمل في أن تعتمد دورة فيينا الحالية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى إعادة تأكيد وتقوية الاتجاهات الايجابية التي بدأت بمؤتمر هلسنكي . وأشاروا إلى أن بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في أوروبا تشكل عنصرا هاما وبناء في تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب .

١١٢ - وشدد الوزراء ورؤساء الوفود على الترابط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى ضرورة تعميم تدابير بناء الثقة المتخذة في أوروبا على منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأكدوا على أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية أن تبحث ، على قدم المساواة الشامة ، جميع المسائل التي تؤثر على الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ثامنا وعشرين - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١١٣ - أشار الوزراء ورؤساء الوفود إلى ما أبداه مؤتمر القمة الثامن المعقود في هراي من قلق عميق إزاء الحالة السائدة في أمريكا الوسطى ، وهي حالة لا تزال تشكل إحدى النقاط المحورية الرئيسية للتوتر على الصعيد الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وأشاروا ببالغ القلق إلى أنه لا يزال يجري انتهاج السياسات القائمة على التدخل بمختلف أشكاله في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . وأعربوا بمسبة خاصة عن القلق إزاء استمرار أعمال العدوان والهجوم العسكري وغيرها من الأفعال التي تشكل إرهابا صادرا عن الدولة ضد سيادة واستقلال نيكاراغوا وسلامتها الإقليمية واستقرارها وحققها في تقرير المصير .

١١٤ - وأشار الوزراء ورؤساء الوفود كذلك الى ان الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعقود في جورجياون في الفترة من ٩ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٧ ، أصدر مناشدة جورجياون للسلام ، أشار فيها الى ان التقدم المحرز في مجال الدعم الاقتصادي والتشبيث الديمقراطي والوحدة الاقليمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلب السلم والاستقرار ، وان هذه المكتسبات تتعرض لتهديد خطير بسبب النزاع الدائر في امريكا الوسطى ، مما يعرض للخطر المبادئ والقيم التي تعتبر أساسية بالنسبة للمنطقة ولسلامها وامنها . وأشاروا الى ان مناشدة جورجياون من أجل السلم سلمت بالدور الحيوي الذي تؤديه عملية كوندادورا في البحث من أجل السلم في المنطقة ، وحثوا بلدان امريكا الوسطى على ان تتصرف في إطار تلك العملية . وفي هذا الصدد أشاد الوزراء ورؤساء الوفود بلجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بأمريكا الوسطى لما اظلمت به من أنشطة ترمي إلى ايجاد تسوية سلمية لازمة لأمريكا الوسطى تمشي مع ولايتها الواردة في مناشدة جورجياون من أجل السلم وحثوها على مواصلة تلك الجهود .

١١٥ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود باتفاق السلم الذي وقّع من قبل رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وناشدوا المجتمع الدولي أن يناصر ويؤيد هذا الجهد ، الذي يرمي الى ايجاد حل سلمي للنزاع في أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد اهاب الوزراء ورؤساء الوفود بحكومة الولايات المتحدة ان تتعاون في تنفيذ اتفاق السلم بوقف الدعم الذي تقدمه الى قوات "الكونترا" المرتزقة التي ترمي الى زعزعة استقرار نيكاراغوا ، وبوقف تهديداتها بالتدخل العسكري المباشر الذي يرمي الى اسقاط الحكومة الشرعية لذلك البلد . وأكدوا من جديد دعمهم لمواصلة الجهود السلمية التي تبذلها مجموعة كوندادورا وأفرقة الدعم وكرروا الإعراب عن اقتناعهم بأن هذه الأفرقة تشكل مبادرة اقليمية حقيقية لايجاد حل سلمي لازمة أمريكا الوسطى .

١١٦ - وناشد الوزراء حكومات أمريكا الوسطى أن تواصل إبداء ارادتها السياسية لصالح السلم . وحثوها على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ان يكون تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق السلم على نحو يتماشى مع أحكام وشروط التوافق التي نص عليها في الاتفاق . وفي هذا الصدد أشادوا بحكومات أمريكا الوسطى التي اتخذت بالفعل خطوات ترمي الى تطبيق الاتفاق . واعتبروا هذه الخطوات تعبيرا واضحا عن تأييد تلك الحكومات لقضية السلم في أمريكا الوسطى ودليلا جليا على عزمها على الامتثال لـ "الاجراء المتعلقة بإقامة سلم قوي ودائم في أمريكا الوسطى" .

١١٧ - وبعد أن أشار الوزراء ورؤساء الوفود الى كون اجتماع القمة الثامن قد حث فعلا الولايات المتحدة على الامتنثال للحكمين الصادرين عن محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وهما الحكمان اللذان يقتضيان من هذا البلد وقف أعمال العدوان التي يشنها على نيكاراغوا ودفع تعويضات للاحيرة مقابيل الاضرار التي تسبب فيها ، طالبوا الولايات المتحدة بأن تمتثل فوراً لهذين القرارين الصادرين عن المحكمة العالمية . وفي هذا الصدد أهابوا بحكومة الولايات المتحدة الا تمضي قدماً في تنفيذ عزمها المعلن على طلب مبلغ اضافي مقداره ٢٧٠ مليون دولار لقوات "الكونترا" المرتزقة التابعة لها بهدف زعزعة استقرار الحكومة الشرعية لنيكاراغوا . وأعربوا عن بالغ القلق لكون هذا القرار يعميق عملية البحث عن حل سلمي للنزاع القائم في امريكا الوسطى .

١١٨ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تضامنهم مع نيكاراغوا وطالبوا بالوقف الفوري لجميع التهديدات وأعمال العدوان التي تشن على هذا البلد بما في ذلك الهجمات وتمويل جماعات المرتزقة من قبل حكومة الولايات المتحدة والتدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضد نيكاراغوا ، وهي أمور تهدف كلها الى اسقاط حكومة نيكاراغوا المؤسسة شرعياً وإلى زيادة خطر اندلاع نزاع عام . وأهابوا بجميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز وكذلك البلدان الاعضاء الاخرى في المجتمع الدولي ، أن تمد يد الدعم وكل ما قد تحتاج إليه نيكاراغوا من مساعدة ، خاصة في ميدان الطاقة ، بغية المحافظة على حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية .

١١٩ - وفي سياق اتفاق السلم الاخير الذي وقّعه رؤساء امريكا الوسطى في غواتيمالا ، رحب الوزراء ورؤساء الوفود بتجديد المحادثات في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ بين حكومة السلفادور والقوات الشورية - جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الشورية الديمقراطية . ولهذا حثوا الطرفين المتنازعين كليهما على مواصلة محادثتهما الى ان يتم ايجاد حل سياسي دائم وشامل يكفل العدالة والسيادة الوطنية . وفي الوقت ذاته ناشدوا جميع الدول ، أن تمتنع ، تمسحاً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، عن التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور وان توقف جميع امدادات الأسلحة وغيرها من انواع المساعدة العسكرية . كما حثوا حكومة الولايات المتحدة على اتخاذ موقف بناء في صالح ايجاد حل سياسي في السلفادور .

١٣٠ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الاعراب عن بالغ قلقهم إزاء الحالة التي نشأت في السلفادور نتيجة التدخل الاجنبي المتزايد بكافة الاشكال مما أدى الى تكثيف النزاع المسلح في طول البلاد وعرضها والى تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وأعربوا عن القلق إزاء حالات انتهاك حقوق الانسان الخطيرة التي لا تزال ترتكب في السلفادور ، وعن قلق خاص إزاء الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين في طول البلاد وعرضها نتيجة النزاع المسلح الذي يؤدي الى زيادة عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وهو عدد كبير أصلا ، والى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة للبلد ، فضلا عن إلحاق الضرر بعدد لا حصر له من الضحايا المدنيين .

١٣١ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد ضرورة القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وكذلك تضامن بلدان عدم الانحياز تضامنا تاما مع شعوب المنطقة التي لا تزال تعاني من نير الاستعمار . وبناء عليه طالبوا الدول الاستعمارية بأن تنفذ فوراً قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في تلك الاقاليم . كما أعربوا عن قلق جاد إزاء كون الدول الاستعمارية تستخدم الاقاليم الواقعة في المنطقة كقواعد أو موانئ ترسو فيها السفن التي تحمل أسلحة نووية ولخزن هذه الأسلحة .

١٣٢ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود بقوة تكثيف التهديدات بشن عدوان على كوبا وانتهاكات مياهاها الاقليمية ومجالها الجوي ، خاصة نتيجة رحلات التجسس ، وكذلك فرض الحصار عليها في المجالات المالية والاقتصادية والتجارية . وأكدوا من جديد تضامن الحركة مع مطلب كوبا العادل بأن تعيد الولايات المتحدة المنطقة التي تشغلها بطريقة غير شرعية قاعدة غوانتانامو البحرية وبأن تعوض الشعب الكوبي عن الأضرار المادية المتكبدة . كما طالبوا برفع الحصار الاقتصادي ووقف كافة أشكال الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة على كوبا في الحال ودون قيد أو شرط .

١٣٣ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ومع مراعاة التامة للقرار الذي اتخذته في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٥ اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . وأعربوا عن شديد القلق لما جاء من أنباء تتعلق بإيداع الوطنيين من بورتوريكو في سجون الولايات المتحدة وحشوا هذا البلد على احترام الحقوق المدنية لجميع الوطنيين من بورتوريكو .

١٢٤ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تأييدهم التام للكفاح الذي يخوضه شعب هايتي من أجل الاسترداد التام للحريات المدنية والحقوق الانسانية والسياسية والاقتصادية في ذلك البلد . وأدانوا بقوة جميع مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية لهايتي مما يعيق الممارسة الحرة من قبل الشعب لحقه في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي .

١٢٥ - ودعا الوزراء ورؤساء الوفود الى احترام حق غرينادا في الاستقلال والسيادة . وأشاروا بقلق شديد الى أنه لا يزال يوجد في غرينادا أفراد عسكريون أجانب ، بالرغم من قرار الجمعية العامة ٧/٣٨ . ودعوا الى سحب هؤلاء العسكريين فوراً وفقاً لذلك القرار .

١٢٦ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم لجمهورية سورينام ، شعباً وحكومة ، وتضامنهم معها في جهودها الرامية الى صون استقلالها وسيادتها .

١٢٧ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تضامنهم الكامل مع بنما ، حكومة وشعباً ، في جهودها الرامية الى ضمان امتثال الولايات المتحدة الكامل لروح ونص معاهدات قناة بنما وحياد هذا الممر المائي الواقع بين المحيطين ، ورحبوا بالبلاغ الذي أصدره مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ وأدانوا حملة التشهير التي تحوكمها دوائر غلاة المحافظين في الولايات المتحدة الامريكية ، بالتحالف مع عناصر المعارضة الرجعية البنمية ، ضد جمهورية بنما والسلطات العليا فيها بغية زعزعة الاستقرار في ذلك البلد والحيلولة دون استعادته لملكية قناة بنما والسيطرة عليها بصورة كاملة في عام ١٩٩٩ ، ولتحييد السياسة الخارجية غير المنحازة التي تنتهجها جمهورية بنما وكذلك تحييد دورها كمشارك في مجموعة كونتادورا ، وإضعاف الثقة بوضعها كمركز دولي للعمليات المصرفية .

١٢٨ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود الجهود التي تبذلها حكومة غيانا لتعزيز استقلالها وسيادتها . ولاحظوا كذلك أن المطالب الاقليمية التي تقدمت بها فنزويلا قد عرضت على الأمين العام للأمم المتحدة لكي ينظر فيها ، امتثالاً تاماً لاتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ . ورحبوا بالتحسن الذي طرأ مؤخراً على العلاقات بين غيانا وفنزويلا وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي ذلك الى مزيد من الصداقة والتعاون بين البلدين .

١٢٩ - وأحاط الوزراء ورؤساء الوفود علما أيضا مع الارتياح بالمبادرات المتعلقة بإعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم ، بما في ذلك اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١١/٤١ بشأن هذه المسألة . وحثوا على اتخاذ المزيد من الإجراءات لبلوغ أهداف هذا القرار .

١٣٠ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم الكامل لحق جمهورية الأرجنتين في استرجاع سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وأشاروا إلى القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة ، بما في ذلك آخرها وهو القرار ٤٠/٤١ ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة حول هذا الموضوع . وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد ضرورة مراعاة مصالح سكان الجزر لدى حل المسألة ، ولاحظوا بارتياح الاستعداد الذي أبدته حكومة الأرجنتين لاحترام وضمان المحافظة على أسلوب حياة سكان الجزر وتقاليدهم وهويتهم الثقافية ، بما في ذلك استخدام ضمانات وتعهدات ونظم أساسية يمكن التفاوض بشأنها . وأشنعوا على النهج البناء الذي تعتمده حكومة الأرجنتين في البحث عن حل سلمي ، بما في ذلك المقترح الذي قدمته في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ وكررت في ١ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، بإجراء مناقشات ثنائية ذات جدول أعمال مفتوح وبدون شروط مسبقة . وأبرزوا الفرق بين هذا الموقف والموقف الاستفزازي الذي اتخذته المملكة المتحدة ، ورفضها المستمر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس و"الاعلان الذي أصدرته بشأن مصادد الأسماك في جنوب غربي المحيط الأطلسي" المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، واستمرار المملكة المتحدة في تعزيز قوتها العسكرية والبحرية في جنوب الأطلسي بهدف زيادة ترسيخ وجودها في المنطقة ورفضها قبول مقترح حكومة الأرجنتين بإجراء حوار جديد يمهّد السبيل لمفاوضات شاملة حول هذا النزاع تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة . وشجب الوزراء كل هذه الأعمال الرامية إلى إبقاء الوجود الاستعماري البريطاني في جزر مالفيناس . وناشدوا حكومة المملكة المتحدة الامتناع عن القيام من جانب واحد باتخاذ إجراءات من شأنها أن تغير الوضع بينما لا تزال مسألة السيادة بدون حل .

١٣١ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود مرة أخرى تأييدهم القاطع لمطلب جمهورية بوليفيا المشروع والعاقل باستعادة منفذ مباشر ونافع على المحيط الهادئ تكون لها عليه السيادة الكاملة . وأعربوا عن أسفهم لتوقف المفاوضات التي بدأت في مونتيفيديو بإشراف حكومة أورغواي وفي ضيافتها وكرروا نداءهم إلى حكومة شيلي للشروع من جديد في إجراء مفاوضات مع حكومة بوليفيا بشأن هذه المشكلة ، اقتناعا منهم بأن حلها يهم المجتمع الدولي وأنه يمكن تحقيقه بتطبيق الإجراءات السلمية التي

نص عليها ميشاق الأمم المتحدة وفي إطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، الأمر الذي يعبر عن روح الأخوة في أمريكا اللاتينية ويساهم في إيجاد تفاهم أفضل بين دول المنطقة .

١٣٢ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود أن شعب شيلي قد كشف كفاحه في سبيل حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية . وأكدوا من جديد تأييدهم الكامل لهذه التطلعات المشروعة لشعب شيلي وطالبوا بأن تكف العصابة العسكرية عن انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب أعمال القمع والجرائم التي تشير الاستنكار في شتى أنحاء العالم .

١٣٣ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم الكامل لاستقلال بليز ولامنتها الإقليمية . وأكدوا أن أي تهديد أو استعمال للقوة ضد بليز أمر غير مقبول .

١٣٤ - ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود أن معاهدة ثلاثيلوكو تحظر تطوير وصنع ونشر وتخزين الأسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية . وأن تطبيق هذه المعاهدة بصورة ملائمة يحتم تهيئة الظروف المواتية التي من شأنها أن تفضي إلى انضمام جميع بلدان المنطقة إلى المعاهدة وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك تتمثل في احترام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لأغراض هذه المعاهدة وأحكامها . وفي هذا الصدد حث الوزراء ورؤساء الوفود جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بأحكام البروتوكول الإضافي للمعاهدة ، وأدانوا بشدة إدخال أسلحة نووية إلى المنطقة من جانب أية دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية .

تاسعا وعشرين - تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٣٥ - رحب الوزراء ورؤساء الوفود بالمكاسب المحرزة في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ولكنهم أعربوا عن بالغ قلقهم لاستمرار الدول الاستعمارية في إعاقة وعرقلة الكفاح من أجل القضاء التام على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره .

١٣٦ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد إدانتهم الشديدة للدول الاستعمارية وطلبوا إليها أن تكف فوراً عن استغلال الموارد البشرية والطبيعية للأقاليم المستعمرة

واستخدام بعضها لأغراض عسكرية ، بما في ذلك تخزين و/أو نشر الأسلحة النووية ، التي لا تقتصر فقط على أنها تمثل عقبة خطيرة أمام ممارسة شعوب تلك الاقاليم لحقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وإنما تهدد كذلك أمنها وأمن الدول المجاورة المستقلة .

١٣٧ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد اقتناعهم بأنه لن يتم التغلب على النظام الاستعماري الشائن ما دامت توجد هناك جيوب استعمارية كما هو الحال في ناميبيا وكاليدونيا الجديدة وبورتوريكو وجزر مالفيناس وميكرونيزيا والاقاليم التابعة الأخرى . وطالبوا بالتنفيذ الفوري في هذه الحالات لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

١٣٨ - وأكدوا كذلك من جديد اقتناعهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وسيلة مشروعة للقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره المتنوعة ، وحشوا جميع الدول على زيادة دعمها المعنوي والسياسي والدبلوماسي والمادي لحركات التحرير الوطني التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

١٣٩ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للعمل الذي تظطلع به اللجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ثلاثين - الحق في التنمية

١٤٠ - رجب الوزراء ورؤساء الوفود باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٣٨/٤١ لإعلان الحق في التنمية الذي يحظى بتأييدهم التام .

حادي وثلاثين - الارهاب الدولي

١٤١ - انتاب الوزراء ورؤساء الوفود قلق عميق ازاء تصاعد أعمال الارهاب على النطاق العالمي بما في ذلك الارهاب الصادر عن الدولة بجميع أشكاله ، مما يهدد حياة الأبرياء أو يودي بها ويعرض الحريات الأساسية للخطر ويلحق ضررا متزايدا بالعلاقات الدولية وقد يمس السلامة والأمن الإقليميين للدول . وأدانوا جميع الأنشطة الإرهابية

سواء كان مرتكبوها افرادا او جماعات او دولا ، وعقدوا العزم على التصدي لها بكل وسيلة قانونية ممكنة . ودعوا جميع الدول الى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الاعمال الارهابية التي تجرى في دول اخرى او التحريض عليها او مساعدتها او المشاركة فيها ، او قبول القيام بانشطة في اراضيها تستهدف ارتكاب مثل هذه الاعمال .

١٤٢ - بيد ان الوزراء ورؤساء الوفود اكدوا انه لا يمكن باى حال من الاحوال مساواة الارهاب بالكفاح المشروع الذى تخوضه ، مع حركات تحريرها الوطني ، الشعوب التي تترشح تحت نظم استعمارية وعنصرية وكافة اشكال السيطرة والاحتلال الاجنبي ، وخاصة شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين ، ضد القائمين بقمعها ، من اجل تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز . وتحقيقا لهذه الغاية تؤيد بلدان عدم الانحياز مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الارهاب والتفرقة بينه وبين كفاح الشعوب في سبيل التحرير الوطني .

١٤٣ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد ان الارتزاق عنصر أساسي من عناصر الارهاب الدولي وانه جريمة دولية . وأشاروا في هذا الصدد الى شتى قرارات منظمة الوحدة الافريقية ومشروع الأمم المتحدة بشأن اتفاقية دولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، وقاموا بتذكير جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان العربية ، بالوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية وذلك بمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وتوجيههم والسماح لهم بالعبور ، وبمعاقتهم بشدة عند اعتقالهم .

ثانيا وثلاثين - عدم العدوان وعدم استعمال القوة

أو التهديد باستعمالها في

العلاقات الدولية

١٤٤ - اشار الوزراء ورؤساء الوفود الى احكام ميثاق الأمم المتحدة التي تجرم العدوان وأى استعمال للقوة او تهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وتقضي بالالتزام بحل المنازعات بالوسائل السلمية . وقد نظروا ، بناء على ذلك ، بقلق شديد الى زيادة اللجوء الى استعمال القوة والتهديد باستعمالها في السنوات الاخيرة مما يشكل تهديدا كبيرا للسلم والامن الدوليين الى جانب التسبب في خسائر بشرية ومادية جسيمة . واعربوا عن اعتقادهم بان اى حرب عدوانية في العلاقات الدولية تعد اخطر

انتهاك للقانون الدولي ومبادئ عدم الانحياز . كما اعلنوا ان تنفيذ تدابير عقابية جماعية دوليا تعتمد وفقا لميثاق الأمم المتحدة في مواجهة اعمال العدوان سوف يؤدي الى تعزيز واحترام مراعاة القانون الدولي .

١٤٥ - واعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تاييدهم الكامل لاعتماد اعلان عالمي بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . ولاحظوا بارتياح ان لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . ولاحظوا بارتياح ان لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية قد اتمت مهمة اعداد مشروع الاعلان الذي سيقدم للاعتماد خلال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

ثالثا وثلاثين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

١٤٦ - لاحظ الوزراء ورؤساء الوفود بقلق ان المنازعات والصراعات بين بلدان عدم الانحياز قد تفاقمت في السنوات الاخيرة وان بعضها سبب خسائر بشرية ومادية جسيمة لاقتصادات البلدان المعنية وهدد سلم شعوبها وتقدمها وكذلك تماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها . واعتبروا ان استمرار هذه الظاهرة السلبية يقوض دور بلدان عدم الانحياز وجهودها الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين . وكرروا تأكيد الحاجة الى الالتزام الدقيق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتعايش السلمي ولاسيما المبادئ المتعلقة باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي . وأشاروا الى ان مبادئ تجنب استعمال القوة او التهديد باستعمالها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية مستظل من مبادئ فلسفة التعايش السلمي الاساسية التي تدعو اليها بلدان عدم الانحياز . وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز على التمسك بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتنفيذها ، والاستخدام الكامل لاجراءات التسوية الودية للمنازعات على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة .

١٤٧ - وأشار الوزراء ورؤساء الوفود الى الطلب الموجه الى مكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في نيويورك لانتهاء من تشكيل الفريق العامل على اساس مقرر مؤتمر القمة الثامن بغية اعداد تقرير شامل مناسب وتوصيات بشأن موضوع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية للنظر فيها في المؤتمر الوزاري في قبرص عام ١٩٨٨ .

رابعاً وثلاثين - عدم التدخل بجميع أشكاله

١٤٨ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد ان انتهاك مبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول لا يمكن تبريره او قبوله تحت أى ظروف . واكدوا حق جميع الدول في السير في التنمية الاقتصادية او السياسية الخاصة بها دون تخويف أو إعاقة أو ضغط ودعوا جميع الدول الى التمسك باعلان عدم جواز التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٣٣/١٩٦٠ ومراعاة مبادئه في معاملاتها مع الدول الأخرى . وفي هذا الصدد ندد الوزراء ورؤساء الوفود بمحاولات بلدان معينة استغلال قضية حقوق الانسان كوسيلة للتدخل السياسي والعدوان ضد اعضاء الحركة .

١٤٩ - واكد الوزراء ورؤساء الوفود مجدداً وبقوة تأييد حكة بلدان عدم الانحياز الكامل لغايات اليونسكو واهدافها ، ولدورها بوصفها المحفل الدولي البارز والاكثر ملاءمة لتحقيق التعاون الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة والاعلام . وكرروا ان البرامج والانشطة المنفذة في اطار ولاية اليونسكو ينبغي ان تعبر عن مصالح جميع البلدان وتطلعاتها وقيمها الاجتماعية والثقافية . كما اكدوا من جديد تصميمهم على العمل من اجل تنفيذ جميع البرامج والانشطة التي اقترت في المؤتمر العام الثالث والعشرين لليونسكو الذي عقد في صوفيا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .

خامساً وثلاثين - حق الدول في الحفاظ على تراثها الحضارى والقومى

١٥٠ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد حق جميع البلدان في حماية حضارتها وتأمين سلامة تراثها القومى اللذين يعدان اساساً لدعم هويتها الحضارية . ورفضوا جميع محاولات التدخل بجميع أشكاله التي تعوق الممارسة الحرة والكاملة لهذا الحق وقرروا إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه القضية في الأمم المتحدة واليونسكو والهيئات الأخرى ذات الصلة باعتبارها امتداداً لعملية إنهاء الاستعمار .

١٥١ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود مرة أخرى حق بلدان عدم الانحياز في استعادة ممتلكاتها الحضارية بما في ذلك الآثار القديمة والسجلات التي تنتمي الى تراثها القومى والتي انتزعت منها .

سادسا وثلاثين - النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال

١٥٢ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد ضرورة زيادة تكثيف التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في مجال الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى بغية انشاء نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال يقوم على اساس التدفق الحر والمتوازن للمعلومات ، والاسراع بالقضاء على ما يوجد من امكانيات الاتصال ، من تفاوت يؤدي في عصر التقدم التكنولوجي السريع الى اختلالات جديدة ويضع عراقيل جديدة ومعقدة أمام إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الاعلام والاتصال العالمية . ولاحظوا بارتياح التقدم المحرز في هذا المجال وبصفة خاصة المساهمة الكبيرة من مجمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز الذي انشئ بهدف انهاء الاستعمار في مجال الاعلام ، والتمسدى للتغطية الاخبارية المتحيزة والحملات التي تشنها وسائل الاتصال الجماهيرى ضد بلدان عدم الانحياز وحركات التحرير الوطني .

١٥٣ - وسلم الوزراء ورؤساء الوفود بأهمية مجمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز ودوره البارز في الكفاح من اجل انهاء الاستعمار في مجال الاعلام وانشاء نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال كوسيلة من وسائل التبادل والتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز .

١٥٤ - واستعرض الوزراء الحالة الراهنة في ميدان الاعلام وصمموا ، نظرا للاتجاهات الحالية في أنظمة الاعلام والطرق الجديدة لتوزيع البيانات والرسائل بالوسائل الالكترونية ، على ان حقوق المرء في الاتصال والاستماع اليه من حقوق الانسان الرئيسية وحقوقه الاجتماعية وان الاعلام مصدر هام من مصادر تأمين الاستقلال والتنمية الوطنية وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والشفافية .

١٥٥ - وايد الوزراء ورؤساء الوفود جميع قرارات الحركة ومقرراتها السابقة في ميدان الاعلام بما في ذلك القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمر وزراء اعلام بلدان عدم الانحياز الاول الذي عقد في جاكارتا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ومؤتمرهم الثاني الذي عقد في هراى في حزيران/يونيه ١٩٨٧ وتلك الصادرة عن المؤتمر الرابع لمجمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في عام ١٩٨٦ .

١٥٦ - ودعا الوزراء ورؤساء الوفود مجمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز الى تكثيف جهوده لزيادة تدفق المعلومات فيما بين بلدان عدم الانحياز وأعربوا عن تأييدهم للمشروع الجديد للإعلام الاقتصادي التابع للمجمع المذكور .

١٥٧ - كما دعا الوزراء ورؤساء الوفود الى زيادة التعاون وتبادل البرامج في ميدان الإذاعة بين منظمات وسائط الإعلام الالكترونية في بلدان عدم الانحياز ، وكرروا نداءهم الى جميع بلدان عدم الانحياز ، التي لم تفعل ذلك بعد ، بتخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية وفقا لقرار مؤتمر القمة السابع . ودعوا أيضا الى قدر أكبر من التبادل والمساعدة المتبادلة فيما بين بلدان عدم الانحياز ، من خلال المؤسسات القائمة مثل وكالة الأنباء الافريقية ، ومنظمة الاذاعات لبلدان عدم الانحياز ، والمجلس الحكومي الدولي .

١٥٨ - ولاحظ الوزراء بارتياح التطور المثمر للتعاون بين بلدان عدم الانحياز واليونسكو ، وخاصة في ميادين الإعلام والتربية والعلوم والثقافة ، كما أشنوا على الوكالة المذكورة بشكل خاص لجهودها وأنشطتها المنظمة في سبيل تعزيز إقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال . وأعرب الوزراء عن تقديرهم للتعاون الذي تبديه اليونسكو إزاء بلدان عدم الانحياز ، من خلال الدراسات التي تجريها لمشاكل الإعلام والاتصال وغيرها من الأنشطة المخطط بها للتوصل الى تدفق في المعلومات أكثر توازنا بكثير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وأشنى الوزراء على الدور الذي تقوم به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، وعلى دور لجنة الأمم المتحدة للإعلام ، وذلك من خلال أنشطتهما في هذا الصدد ، كما دعوا الى قدر أكبر من التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة بغية تطبيق مبادئ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ، وفي هذا السياق ، أعرب الوزراء عن أسفهم للإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان ضد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن طريق استعمال الضغط في محاولة لتقويض صفة العالمية لمنظومة الأمم المتحدة ، ولليونسكو بوجه خاص . واقترح الوزراء ألا يكون من شأن إعادة تشكيل اليونسكو الإضرار بالأنشطة الحالية المخطط بها لإقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال .

١٥٩ - ودعا الوزراء إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة الى أن تزيد المعلومات المطبوعة والمعلومات السمعية البصرية بغية تعزيز الوعي العام بالمسائل التي تحظى بالأولوية والمسائل التي تهم بلدان عدم الانحياز بشكل خاص ، مثل السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وعمليات حفظ السلم وإقرار السلم ، وتعفية الاستعمار ، وناميبيا ، وفلسطين ، وتعزيز حقوق الانسان ، وحقوق الشعوب في تقرير المصير ، والمسائل المتعلقة بالفعل العنصري والتمييز العنصري ، وتدعيم العمليات الديمقراطية في جميع أرجاء العالم ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال .

١٦٠ - وأدان الوزراء ورؤساء الوفود استخدام إحدى الدول للإذاعة كوسيلة لبث دعاية معادية ضد دولة أخرى ، وطالبوا بالكف فورا عن جميع أعمال البث المعادية الموجهة ضد بلدان عدم الانحياز .

١٦١ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود أنه ينبغي أن يكون هناك تفاعل وتبادل في الخبرات بين وسائط الإعلام بشكل مستمر ومنظم ، وتدريب لموظفي بلدان عدم الانحياز .

سابعاً وثلاثين - الأمم المتحدة

١٦٢ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد التزام حكوماتهم الذي لا يتزعزع بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة كما أكدوا دعمهم الكامل للأمم المتحدة ولدورها الرئيسي كمحفل فريد للمفاوضات والتعاون الدولي . وأعربوا عن قلقهم الشديد للمحاولات المتكررة بإطراد والرامية الى إضعاف دور منظومة الأمم المتحدة وإجتزائه والى إزالة مبادئ المساواة في السيادة والعمل الديمقراطي التي تقوم عليها الأمم المتحدة . ورأوا أن منشأ الأزمة الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة هو في انهيار الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وشجبوا الإمساك عن دفع أنصبة الاشتراكات الذي يهدف الى تغيير طابع منظمة الأمم المتحدة وغرضها الأساسي . وفي هذا السياق ، كرروا وجهة النظر التي مفادها أن أي إمساك عن دفع أنصبة الاشتراكات الى الأمم المتحدة إنما يمثل انتهاكا متعمدا للالتزامات المترتبة بموجب الميثاق ، الذي يعتبر معاهدة عالمية يكون الانضمام اليها بملء الحرية ، ولذلك فهو يقوّض أساس النظام الدولي ويعيق التنفيذ المتوازن لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . كما لاحظوا الحاجة الى تنفيذ ذلك القرار بشكل حسن التوقيت والتنسيق ومنظم ومتكامل ، مع مراعاة مصالح البلدان النامية بحيث لا تتعرض للخطر برامج وأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية الوجهة .

١٦٣ - وطلب الوزراء ورؤساء الوفود من مكتب التنسيق أن يرصد عن كثب تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٣/٤١ ، وأن ينسق مواقف بلدان عدم الانحياز في هذا الميدان بهدف ضمان مصالح بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، رحبوا بإنشاء مكتب التنسيق لفريق عامل يومي بالاجراءات العملية في هذا الميدان .

١٦٤ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن دعمهم الكامل لآعمال لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء الدراسة والاستعراض المتعمقين لاداء الأمم

المتحدة . وفي هذا السياق ، دعوا الى مواصلة التنسيق الوثيق بين مواقف بلدان عدم الانحياز بالتشاور مع مجموعة الـ ٧٧ ، بغية الحفاظ على موقف مشترك إزاء هذه المسألة .

١٦٥ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن احترامهم للأمين العام للأمم المتحدة لمساهمته المخلصة في سبيل تعزيز دور الأمم المتحدة وكفاءتها .

ثامنا وثلاثين - القضايا الاقتصادية

١٦٦ - استعرض الوزراء ورؤساء الوفود الحالة الاقتصادية في العالم وشددوا على استمرار صحة التقييم الذي أجراه المؤتمر الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري والمقررات التي اتخذها ، بأن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، التي لم يسبق لها مثيل في طولها وعمقها ونطاقها خلال الـ ٥٠ سنة الماضية ، إنما تدل على سوء في التكيف الهيكلي عميق الجذور في جميع مجالات النظام الاقتصادي الدولي تقريبا ، وأنه ما لم تحل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بصورة عاجلة فإنها لن تتفاقم فحسب ، بل ستهدد السلم والأمن الدوليين بصورة خطيرة . وأكدوا في هذا الصدد على الحاجة الملحة لأن يضطلع المجتمع الدولي بتدابير للتغلب على هذه الأزمة وللمعمل على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، بغية إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس من العدالة والإنصاف والمساواة والمنفعة المتبادلة .

١٦٧ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بالإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع الحادي عشر لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وأعربوا عن مساندتهم الكاملة للتقييم الموضوعي للتطورات الأخيرة في البيئة الاقتصادية الدولية والتوجيهات المحددة المتعلقة بمواقف البلدان النامية خلال الدورة العادية الثانية والأربعين للجمعية العامة ، على النحو الوارد في ذلك الإعلان الوزاري . وحثوا في هذا الصدد بلدان عدم الانحياز على تكثيف جهودها في إطار مجموعة الـ ٧٧ خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، من أجل تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي .

١٦٨ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في معالجة القضايا الاقتصادية الملحة التي تواجه بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية . ولاحظوا أن الحالة في البلدان النامية ، ولاسيما في أقل البلدان نموا ،

ما زالت حرجة ومنذرة بالخطر عند قياسها بأي مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي . وقد أصيبت عملية التنمية في كثير من البلدان النامية باضطراب شديد ووصلت في بعضها الى حالة تقرب من التوقف الكامل . وفي الوقت ذاته توامل أزمة الديون تصاعدها . وما زالت أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة بدرجة غير مقبولة وأسعار الصرف متقلبة . كما ازداد تنهؤ شروط التبادل التجاري للبلدان النامية نتيجة للإنخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية والمواد الخام التي تصدرها البلدان النامية . واستمر انخفاض تنفق الموارد المالية الى البلدان النامية ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ، وشهدت عدة بلدان نامية تنفقات خارجية صافية كبيرة . وقد أدت هذه الحالة الى تقليص البرامج الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بدرجة كبيرة .

١٦٩ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن أسفهم إزاء افتقار بعض البلدان المتقدمة النمو الى الارادة السياسية مما أدى الى استمرار المأزق في المفاوضات الاقتصادية الدولية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وأعربوا عن قلقهم لأن البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي تتبع سياسات انفرادية من شأنها توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب . فالبلدان الصناعية ، بدلا من أن تقوم بتنفيذ سياسات واقعية ترمي الى تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي ، قد بدأت تتخلى عن مسؤولياتها مستترة وراء تأكيدات لا تقوم على بيئة بالثقة في قوى السوق والتقييمات غير الواقعية لقدرة البلدان على التواءم مع البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية . وشددوا على حاجة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الى الدخول في مفاوضات جادة وشاملة تهدف الى تحسين الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ، الامر الذي من شأنه أن يفيد الى حد كبير اقتصاد العالم بأسره . كما طلبوا الى البلدان المتقدمة النمو اتخاذ خطوات وتدابير عاجلة لضمان أن تكون سياساتها الاقتصادية الكلية متفقة مع مرامي وأهداف التنمية في البلدان النامية .

١٧٠ - وشدد الوزراء ورؤساء الوفود على أن تمهيم البلدان النامية القوي على المضي في الحوار قد أسهم بدرجة كبيرة في النتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في مجالات مشاكل الديون ، وتخصيم الموارد لأغراض التنمية والمسائل النقدية ذات الصلة ، والسلع الأساسية ، والتجارة الدولية ، ومشاكل أقل البلدان نموا . وأعربوا عن أملهم في أن يكون بإمكان هذه النتيجة البناءة ، رغم محدوديتها بالنظر الى خطورة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، اذا ما اقترنت بالارادة السياسية اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو ، أن تسهم في تقدم التعاون المتعدد الاطراف نحو تعزيز النمو والتنمية . وأكد

الوزراء ورؤساء الوفود من جديد التزامهم الكامل بولاية الاونكتاد المبنية على قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

١٧١ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود التأكيد على التزامهم بمفهوم الترابط القائم على المنفعة المتبادلة والانصاف وتساوي السيادة وأعلنوا أن النمو المتماثل والدائم في الاقتصاد العالمي يتطلب القيام بصورة عاجلة بإعادة تنشيط عملية التنمية في البلدان النامية واتباع نهج متكامل تجاه القضايا التي يزداد ترابطها والمتعلقة بالنقد والمالية والديون والتجارة والتنمية .

١٧٢ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء تدهور حالة الديون في البلدان النامية ، الأمر الذي أصبح يشكل أحد أخطر المشاكل في الاقتصاد الدولي ، ويؤدي الى زيادة عدم الاستقرار في الاسواق المالية العالمية وتشويه تدفقات الموارد والتجارة . كما أصبحت هذه الحالة عقبة رئيسية في سبيل استمرار النمو والتنمية في البلدان النامية ، مما يؤثر سلبا على قدرة البلدان النامية المدينة على الاستثمار والاستيراد وتحقيق أهدافها الانمائية الاقتصادية والاجتماعية . وتتأثر أقل البلدان نموا وأشدّها فقرا بصورة أخطر من ذلك بسبب قواعد الاقتصاد الهشة والضعيفة على نحو خاص . وبينما كرر الوزراء ورؤساء الوفود إعرابهم عن تطلع البلدان النامية المدينة الى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمدىونية الخارجية ، فإنهم أكدوا من جديد على أنه لا يمكن خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية أو تسديدها في ظل الأوضاع الدولية الحالية ودون تنمية اقتصادية متماثلة ، ودون زيادة الإضرار بعملية التنمية في البلدان النامية .

١٧٣ - وفي ظل غياب استراتيجية دولية عادلة ومنصفة ومتساوقة لمشكلة الديون ، شدد الوزراء ورؤساء الوفود على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بصورة عاجلة باعتماد استراتيجية سياسية جديدة تقوم على تشاطر المسؤولية من أجل التوصل الى حل دائم ذي وجهة انمائية وعالمي لمشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية ، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤١ والناتج التي توصلت اليها الدورة السابعة للاونكتاد . وحث الوزراء ورؤساء الوفود الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على استكشاف وتحديد الآليات و/أو الخيارات الملائمة التي تستهدف الى ابتكار نهج وتدابير تتعلق بالسياسة وتؤدي الى التوصل الى حل فوري ناجع ودائم لمشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية . وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧ في إبقاء مشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية قيد الاستعراض المستمر في الأمم المتحدة .

١٧٤ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود على ضرورة الانعقاد المبكر لمؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية بمشاركة عالمية ، بهدف اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي بحيث يصبح بصدق مستقرا ومتعدد الاطراف ومنمعا ومستجيبا لاحتياجات الانمائية للبلدان النامية . وأشوا على مجموعة ال ٧٧ لما تقوم به من جهود دؤوبة من أجل البدء في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر وحشوها على مواصلة جهودها في هذا الصدد أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

١٧٥ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء الاتجاه الهبوطي المفرط والمستمر في أسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية وتدهور شروط تجارتها . ولاحظوا بقلق مماثل أنه لا يبدو أن هناك محاولة جادة على الصعيد الدولي لعكس هذا الاتجاه وشددوا على أنه ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة بصورة عاجلة لحل هذه المشاكل في جميع المحافل الملائمة . كما رحبوا باحتمال البدء المبكر في نفاذ الاتفاق المتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وناشدوا جميع البلدان التي لم تقم بعد بتوقيع الاتفاق أو التصديق عليه بأن تفعل ذلك .

١٧٦ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن شديد قلقهم إزاء التدهور المستمر والخطير في الحالة الغذائية والزراعية في كثير من البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، وأكدوا من جديد على الحاجة الملحة لإبقاء القضايا الغذائية والزراعية في مركز الاهتمام العالمي . ودعوا في هذا الصدد الى تقديم دعم دولي مستمر وكاف من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية في البلدان النامية .

١٧٧ - وحث الوزراء ورؤساء الوفود على أن تراعي البلدان المتقدمة النمو وقف وسحب برامج الإعانة التي تشوه التجارة الزراعية العالمية . وأعادوا من جديد تأكيد أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مشكلات الأغذية والزراعة .

١٧٨ - واستعرض الوزراء ورؤساء الوفود برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمد في الدورة الثالثة عشرة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في أيار/مايو ١٩٨٦ . وأعربوا عن أسفهم لأنه رغم أن عددا كبيرا من البلدان الافريقية قد بذلت جهودا شاقة لإجراء اصلاحات في السياسة كلفتها كثيرا من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، قبل ومنذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، فلم يتمكن المجتمع

الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، من توفير الدعم المتوقع ، ولاسيما تدفقات الموارد المالية ، وفقاً لالتزامات هذه البلدان المحددة في برنامج العمل .

١٧٩ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم العميق إزاء التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية لاقبل البلدان نموا ، التي تزداد سوءا بسبب الاتجاهات الدولية المعاكسة . وأعربوا عن قلقهم لأن الفالبية العظمى لاقبل البلدان نموا ، البالغ عددها ٤١ بلداً ، ٢٧ منها في افريقيا لم تحقق نموا يذكر في السنوات الماضية ، وأكدوا الحاجة الى القيام بجهود دولية متضافرة من أجل التنفيذ الكامل والعاجل لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ، ودعوا في هذا السياق ، الى أن يخرج الاستعراض العالمي في عام ١٩٩٠ لتنفيذ البرنامج بعمل إيجابي بما في ذلك اعتماد برنامج عمل جديد كبير للتسعينات .

١٨٠ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد حق كل دولة غير القابل للتصرف في تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ، وفي ان تختار نظامها الاجتماعي - الاقتصادي بحرية وحققا في تحقيق الرفاهة لشعبها وفقاً لخططها وسياساتها . وفي هذا الصدد أعربوا عن أسفهم لتزايد الاتجاه نحو اللجوء الى سياسات وممارسات من جانب واحد وسياسات قسرية وتمييزية لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على أعضاء حركة عدم الانحياز وغيرهم من البلدان النامية وأكدوا من جديد التزامهم باعتماد تدابير فعالة فردية وجماعية لوضع حد لهذه الممارسات .

١٨١ - وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد الأهمية القصوى ، لتعزيز الجهود من أجل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، كجزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي هذا السياق ، أحاطوا علماً مع الارتياح بالنتائج التي حققها المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين الجنوب والجنوب الذي عقد في بيونغ يانغ بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة من ٩ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ والاجتماع السادس للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق الذي عقد في هافانا في الفترة من ٧ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ودعوا بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الى بذل كل الجهود لتنفيذ توصيات هذين الاجتماعين الهامين وأعربوا عن قلقهم إزاء محاولات تقويض أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وكذلك أنشطة التعاون التقني الجارية في إطار الأمم المتحدة ودعوا منظومة الأمم المتحدة الى دعم برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٨٣ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرز في المفاوضات الجارية بشأن نظام الأفضليات التجارية المعمم واعتبروه من أبرز الأمثلة على التعاون فيما بين الجنوب والجنوب . وأحاطوا علما بمضة خاصة بالتدابير التحضيرية التي ستمكن البلدان المشتركة في هذا النظام من الانتقال بسرعة الى المرحلة العملية لتبادل التسهيلات التجارية . وأعربوا عن أملهم في أن يعقب الجولة الأولى توقيع الاتفاق الاطاري بشأن إنشاء نظام الأفضليات التجارية المعمم بشكل نهائي وكذلك توقيع البروتوكولات التي تجسد نتائج الجولة الأولى ، لكي ترفق بالاتفاق الاطاري . ورحبوا بالعرض المقدم من يوغوسلافيا باستضافة الاجتماع الوزاري الثاني للجنة المفاوضات بشأن نظام الأفضليات التجارية المعمم .

١٨٣ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم العميق لأنه تم التوصل الى العدد الأدنى المطلوب من البلدان الموقعة على النظام الاساسي لمركز العلم والتكنولوجيا وذلك في المؤتمر الاستثنائي للتعاون فيما بين الجنوب والجنوب الذي عقد في بيونغ يانغ في الفترة من ٩ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وحثوا جميع الاعضاء الذين لم يوقعوا أو يصدقوا بعد على النظام الاساسي ، على أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن كي يمكن لمركز العلم والتكنولوجيا التابع لبلدان حركة عدم الانحياز أن يمارس عمله بالكامل .

١٨٤ - ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بأن تعقد اللجنة الوزارية الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي اجتماعها في نيويورك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وأحاطوا علما بمقرراتها التي ستمكنها من المضي في إجراء مناقشات موضوعية بشأن القضايا الواردة في ولايتها .

تاسعا وثلاثين - قانون البحار

١٨٥ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للنجاح الذي حققته الدورة الاخيرة للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ، الأمر الذي أدى الى تسجيل الهند كمستثمر رائد للتعدين في قاع البحار ، وما يعقب ذلك من تسجيل المستثمرين الرواد الثلاثة الباقين ، مما يجعل في الإمكان تنفيذ القرار الثاني من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

أربعين - إساءة استعمال المخدرات والاتجار
غير المشروع بها

١٨٦ - رحب الوزراء ورؤساء الوفود بالنجاح الذي حققه المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ودعوا إلى التنفيذ المبكر ، كلما أمكن ، لمقترحات المشاريع التي قدمت في إطار المخطط الشامل المتعدد الاختصاصات للأنشطة المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٨٧ - وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الدعوة الصادرة عن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في هراي في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ للإبرام المبكر لاتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأنشطة ذات الصلة . وأعادوا أيضا تأكيد الدعوة التي تحث البلدان الصناعية على زيادة مساهماتها المالية في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

حادي وأربعين - المؤتمر الوزاري في قبرص

١٨٨ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قبولهم للاقتراح الذي قدمه معادة السيد جورج اياكوفو وزير خارجية قبرص ، بعقد مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في نيقوسيا في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ على أن يسبقه اجتماع لكبار المسؤولين .

١٨٩ - وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أهمية المؤتمر المقبل لوزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز بالنسبة لزيادة تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين بلدان عدم الانحياز وفعالية الحركة كعامل عالمي مستقل في العلاقات الدولية . وتعهدوا بذلك أقصى ما في وسعهم لكي يحقق المؤتمر نجاحا تاريخيا .

ثانيا وأربعين - تعزيز العمل الجماعي

١٩٠ - أعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأييد الحاجة إلى تعزيز العمل الجماعي وذلك كي يتسنى زيادة دور حركة عدم الانحياز وأثرها في الشؤون الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق بمراعاة الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصفهما أساس

التعايش السلمي بين الدول . وأكدوا أيضا الحاجة الى بذل أقصى الجهود لتأمين تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الإعلان تنفيذا كاملا في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . وأعادوا تأكيد فائدة تدابير العمل الجماعي التي وضعت بموجب القرار رقم ٣ الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في الجزائر ودعوا مكتب التنسيق الى تكثيف أعماله لتعزيز التنسيق والتعاون المتبادلين فيما بين بلدان عدم الانحياز بما في ذلك العمل الموحد في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية .

ثالثا وأربعين - تجديد الولاية

١٩١ - وقرر الوزراء ورؤساء الوفود أيضا تجديد ولاية أفرقة العمل والاتصال والصياغة فيما يتعلق بمختلف بنود جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وقرروا أن تعمل بلدان عدم الانحياز في تعاون وثيق فيما بينها فيما يتعلق بجميع البنود التي تلقى اهتماما خاصا لدى الحركة وذلك وفقا لمبادئ وأغراض عدم الانحياز .
